

بن باديس مستغانم



جامعة عبد الحميد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص : التدقيق ومراقبة التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التوازن المالي وأثره على نظام مؤسسة إقتصادية (دراسة حالة ميناء مستغانم EPM)

تحت إشراف

مقدمة من طرف الطالب :

الدكتور: بوزيان العجال

* لخضاري أمينة

أعضاء لجنة المناقشة :

عن الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
جامعة مستغانم	أستاذ محاضراً	د.بن زيدان ياسين	رئيسا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضراً	د.بوزيان العجال	مقررا
جامعة مستغانم	أستاذ مساعد أ	أ.ابراهيمي عمر	مناقشا

السنة الجامعية : 2020/2019

إِهْدَاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❖ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ❖

على ضوء هذه الآية ، أهدي ثمرة جهدي إلى ملاكي في الحياة،

من كان في دعائها سر ناجحي " أمي الحبيبة "

إلى من أحمل إسمه بكل فخر، على وعدي لك " أبي العزيز "

إلى من تقاسمت معي الحياة، روح التفاؤل والسعادة " أختي العزيزة "

إلى كل من ساعدني وكان سنداً لي في إنجاز مذكرتي

شكراً

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

الحمد والثناء لله العلي على نعمته وتوفيقه لإنجاز هذا العمل.

وأتقدم بالشكر والإمتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور " بوزيان العجال "

لإشرافه على هذا العمل، وما قدمه لي من توجيهات ونصائح أفادتني بإنجاز هذا

العمل.

وإلى كل دفعتي طلبة السنة الثانية ماستر، قسم المالية و المحاسبة

لكم مني فائق التقدير والعرفان

الملخص :

نهدف من خلال هذه الدراسة التعرف أكثر على مدى أهمية التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التعرف على أهم أدوات التحليل المالي و دورها، بهدف الوصول إلى التشخيص الصحيح لوضعية المؤسسة وطبيعة العلاقة بين التحليل والتوازن المالي وذلك من خلال دراسة حالة ميناء مستغانم EPM، تم التوصل إلى جملة نتائج مفادها أن التحليل المالي من أهم المواضيع المالية للمؤسسة الإقتصادية بهدف الوصول إلى التشخيص الصحيح وتحقيق التوازن المالي للمؤسسة الذي يعتبر هدف أي مُسير مالي تقوية المركز المالي للمؤسسة من خلال تحقيق أرباح والوصول للأهداف التي تعكس قوة المؤسسة وكفاءتها، ما يساهم في تحسين أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي – التوازن المالي – الأداء المالي.

Summary :

We aim, through this study, to know more about the importance of financial balance in determining the financial position of the institution by identifying the most important financial analysis tools and its role, in order to reach a correct diagnosis of the status of the institution and the nature of the relationship between the analysis and the financial balance by studying the case of Mostaganem port (EPM). A number of results were reached that the financial analysis is one of the most important financial positions of the economic institution in order to reach the correct diagnosis and achieve the financial balance of the institution, which is the goal of any financial manager to strengthen the financial position of the institution by achieving profits and reaching goals that reflect the strength and efficiency of the institution, which contributes to improving its financial performance.

Key words: financial analysis - financial balance - financial performance.

الفهرس

	الإهداء والشكر
	الملخص
	الفهرس
أ	مقدمة
أ	إشكالية البحث
أ	الأسئلة الفرعية
أ	فرضيات البحث
أ	أسباب اختيار الموضوع
أ	أهداف الدراسة وأهميتها
ب	منهجية الدراسة وأدواتها
ب	هيكل الدراسة
ب	الدراسات السابقة
ب	صعوبات الدراسة
الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي	
1	تمهيد الفصل الأول
2	المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
2	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
2	1- تعريف التحليل المالي
4	2- التطور التاريخي للتحليل المالي
4	3 - أهداف التحليل المالي
5	4 - خطوات التحليل المالي
5	5 - مقومات التحليل المالي
7	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماته
7	1 - مفهوم معايير التحليل المالي
7	2 - انواع معايير التحليل المالي
8	3 - خصائص معايير التحليل المالي
8	4 - استخدامات التحليل المالي
9	المبحث الثاني : ادوات التحليل المالي
9	المطلب الأول: التحليل بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن
9	1- النسب المالية
9	1-1- تعريف النسب المالية

10	2-1- أهمية التحليل بالنسب المالية
10	3-1- انواع النسب المالية
11	اولا: نسب السيولة
11	1 - نسبة التداول
12	2 - نسبة السيولة العامة
13	3 - نسبة السيولة المخفضة
13	4 - نسبة السيولة الجاهزة
14	5 - نسبة السيولة العادية
14	6 - نسبة السيولة السريعة
15	7 - نسبة التدفق النقدي الى الديون
15	8 - نسبة النقدية
16	ثانيا: نسب النشاط
16	1 - معدل دوران الحسابات المدينة
17	2 - معدل دوران البضاعة
18	3 - معدل دوران الأصول المتداولة
18	4 - معدل دوران صافي راس العامل
19	5 - معدل دوران الحسابات المدينة
20	ثالثا: نسب الربحية
20	1 - مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات
21	2 - مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات
23	المطلب الثاني : التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات
23	1- التحليل العمودي
24	2- التحليل الأفقي – التحليل التاريخي
24	3- التحليل المقارن
25	4 - التحليل المعياري
26	المبحث الثالث : الخزينة و الهيكل المالي للمؤسسة
26	المطلب الأول : الخزينة
26	1- مفهوم الخزينة
27	2- الحالات المختلفة لخزينة
27	3- أهمية الخزينة
28	المطلب الثاني : تحليل الهيكل المالي للمؤسسة

28	- النظريات المفسرة لأمثلية الهيكل المالي
28	1- النظريات التقليدية المفسرة لأمثلية الهيكل المالي
29	2 – النظريات الحديثة في تفسير الهيكل لمالي في المؤسسة
30	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : تحليل التوازن المالي	
31	مقدمة الفصل الثاني
31	المبحث الأول : الإطار النظري للتوازن المالي
31	المطلب الأول : ماهية التوازن المالي
31	1- مفهوم التوازن المالي
31	2- أنواع التوازن المالي
33	3- أهمية التوازن المالي
33	4- شروط التوازن المالي في المؤسسة الإقتصادية
34	المطلب الثاني : القواعد الواجب مراعاتها في التوازن المالي
34	1- السيولة
34	2- الإستحقاق
35	المبحث الثاني : دراسة التوازن المالي للقوائم المالية
35	المطلب الأول : القوائم المالية
35	أولا : الميزانية المالية
35	1- تعريف الميزانية المالية
36	2- أهمية الميزانية
36	3- عرض مكونات الميزانية
36	3-1- الأصول
36	3-2- الخصوم
39	ثانيا : حسابات النتائج
39	1- مفهوم جدول حسابات النتائج
39	2- أهمية جدول حسابات النتائج
39	3- عرض جدول حسابات النتائج
42	4- نموذجين لحسابات النتائج حسب SCF
42	4-1- حسب الطبيعة
44	4-2- حسب الوظيفة
44	ثالثا : جدول تدفقات الخزينة

44	1- جدول تدفقات الخزينة
44	2- مفهوم جدول تدفقات الخزينة
47	المطلب الثاني : التوازن المالي باستعمال النسب المالية
47	أولاً : مفهوم النسب المالية
47	ثانياً : أنواع النسب المالية
47	1- نسبة التوازن الهيكلي
48	2- نسبة الكفاءة
48	3- نسبة السيولة
48	4- نسبة المردودية
49	المبحث الثالث : مساهمة عمليات التمويل في تحقيق التوازن المالي
49	المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي
40	- رأس المال العامل
50	- أنواع رأس المال العامل
50	1-1- رأس المال العامل الصافي (الدائم)
50	2-1- رأس المال العامل الخاص
51	3-1- رأس المال العامل الإجمالي (الأصول المتداولة)
51	4-1- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي)
51	المطلب الثاني : الحالات المختلفة لرأس المال العامل
51	1-1- رأس المال العامل المعدوم
52	1-2- رأس المال العامل الموجب
52	2-2- رأس المال العامل السالب
52	- مزايا رأس المال العامل
52	- احتياجات رأس المال العامل
52	1- مفهوم احتياجات رأس المال العامل
53	2- خصائص احتياجات رأس المال العامل
53	3- أسباب تغير احتياج رأس المال العامل
55	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث التوازن المالي على و اقع مؤسسة ميناء مستغانم	
56	تمهيد الفصل الثالث
57	المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة ميناء مستغانم
57	المطلب الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

57	الفرع الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم
58	الفرع الثاني: نشأة مؤسسة ميناء مستغانم
59	الفرع الثالث: الموقع الجغرافي لمؤسسة ميناء مستغانم
61	المطلب الثاني: أهداف ومميزات مؤسسة ميناء مستغانم
61	الفرع الأول: أهداف مؤسسة ميناء مستغانم
62	الفرع الثاني: مميزات مؤسسة ميناء مستغانم
63	الفرع الثالث : عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم
64	المبحث الثاني : عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم
64	المطلب الأول : عرض الميزانية للسنتين 2014/2015
64	أولا : ميزانية الأصول لسنة 2014/2015
65	ثانيا : ميزانية الخصوم
66	المطلب الثاني : عرض حساب النتائج للسنتين 2014/2015
67	المبحث الثالث : دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم
67	المطلب الأول: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية لسنة 2014/2015
70	المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة المقارنات وبيان التغيرات و الاتجاهات 2014 – 2015 .
72	خلاصة الفصل الثالث
أ	الخاتمة

قائمة الأشكال :

الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
40	أنواع الأعباء المالية	01
41	أنواع الإيرادات	02
42	العلاقة بين الميزانية وجدول حسابات النتائج	03
50	كيفية حساب رأس المال العامل الدائم	04
63	الهيكل التنظيمي لمؤسسة البناء	05

قائمة الجداول :

الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
37	ميزانية الأصول لسنة المالية المقفلة N/12/31	01
38	ميزانية الخصوم لسنة المالية المقفلة N/12/31	02
43	حسابات النتائج (حسب الطبيعة) لسنة المالية المقفلة N/12/31	03
45	جدول تدفقات الخزينة (ط.المباشرة)	04
46	جدول تدفقات الخزينة (ط. غير المباشرة)	05
60	معلومات تقنية عن الميناء	06
61	معلومات عن محطات الإرساء	07
63	ميزانية الأصول 2015/2014	(1)
64	ميزانية الخصوم	(2)
65	عرض النتائج للسنتين 2015/2014	(3)
66	التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014	(4)
67	التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2015	(5)
69	التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014 - 2015	(6)
69	التحليل العمودي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014 - 2015	(7)

المقدمة

المقدمة:

تعد المؤسسة الاقتصادية المحور الأساسي للاقتصاد، وقد أصبحت العديد من الدول المتقدمة تعطي إهتماماً بالغاً للمؤسسات الاقتصادية كونها تعمل من خلال وظائفها ومميزاتها على تحقيق أهداف اقتصادية عديدة وتحقيق نتائج ملموسة لمعالجة العديد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة أهمها تحقيق التوازن المالي، هذا ما يستدعي إجراء بعض دراسات للقوائم المالية للمؤسسة لتحديد الوضعية المالية الصحيحة وإعطاء الصورة الصحيحة للمؤسسة لتلبية إحتياجات هذه الأطراف من معلومات خاصة بالمؤسسة.

والتوازن المالي يقصد به التساوي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ويعتبر من أهم المواضيع الإدارية والمالية للمؤسسة، حيث أن مفهوم التوازن المالي في المؤسسة يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق أو يساوي مجموع الإستثمار، ويمكن التعبير عن التوازن المالي بأنه عبارة عن التناقص بين إيرادات ومصاريف تلك الفترة واستخداماتها من جهة أخرى.

وحتى تحقق المؤسسة توازنها المالي فإنه ينبغي عليها العمل على إزالة التناقض الذي يظهر من خلال استفادة المؤسسة من أموال الغير التي تترتب عليها نتيجة حصولها على هذه الأموال وإستثمارها.

1- إشكالية البحث :

وكدراسة ميدانية وقع اختيارنا على مؤسسة ميناء مستغانم ، حيث ارتأينا لتسليط بعض أدوات التحليل المالي وذلك في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية وهذا رغبة منا في الوصول لمعالجة موضوعنا (التوازن المالي وأثره على المؤسسة الاقتصادية).

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراساتنا هذه كالآتي :

- ما مدى تأثير التوازن المالي على الوضعية المالية للمؤسسة ؟

2- الأسئلة الفرعية :

✓ ما هي الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي ؟

✓ كيف تحقق المؤسسة توازنها المالي ؟

✓ كيف يتم تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ؟

4- أسباب اختيار الموضوع :

- توافق الموضوع مع نوع تخصصي العلمي.
- أفكار سابقة حول الموضوع بشكل عام من خلال التخصص الدراسي.
- محاولة التعمق أكثر وفهم التوازن المالي وكيفية تأثيره على المؤسسة الاقتصادية من خلال الوصول لنتائج ملموسة بعد فترة التريص.
-

5- أهمية أهداف الدراسة :

إضافة الى الإجابة على التساؤلات الرئيسية في اشكالية البحث، فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

- التعرف أكثر على مدى أهمية التوازن المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة
- تطبيق الدراسة النظرية على واقع مؤسسة ميناء مستغانم للتأكد من صحة الدراسة النظرية.

6- منهجية الدراسة وأدواتها:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي من خلال توضيح مختلف أدوات التحليل المالي، والمنهج التحليلي من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم وتحليل وضعيتها المالية.

7- هيكل الدراسة :

لمعالجة الاشكالية المطروحة قد تناولنا في بحثنا هذا بعنوان التوازن المالي وأثره على المؤسسة الاقتصادية ثلاث فصول ، وقد قسمنا الفصل لمبحثين، والفصل الثاني إلى ثلاث مباحث والفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة ثم الخاتمة.

ففي الفصل الأول تطرقنا الى عموميات حول التحليل المالي ، وفي الفصل الثاني تحليل التوازن المالي في المؤسسة ، وفي الفصل الثالث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ثم الخاتمة.

8- الدراسات السابقة :

على الرغم من قلة البحوث (رسائل ماجستير ، أطروحات الدكتوراة) المماثلة لموضوعنا هذا إلا أن هناك دراسات قريبة له، من بين الدراسات التي طلعنا عليها ما يلي:

- رواسي مسعود، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة 2006/2005 .

- لزعر محمد سامي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة 2012/2011 ، بعنوان (التحليل المالي للقوائم المالية).

9- صعوبات البحث :

أثناء معالجتنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات ، منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب الميداني، ونشير إلى بعض منها كما يلي:

- قلة المراجع والبحوث باللغة العربية في مجال التحليل المالي والوضعية المالية للمؤسسة، فأغلب المراجع متوفرة باللغة الفرنسية، وإن وجدت باللغة العربية فمعظمها كتب ومراجع شرقية، وهي لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية نظرا لبعض الاختلافات في الأنظمة.

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة ، خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة، إذ يعتبر هذا أمرا مستحيلا ، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية .

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالي للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات المالية، ومن ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، وهدف أي مسير مالي هو تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة وتحقيق المردودية والربح من جهة أخرى، وللوصول إلى هذه الأهداف لابد من استخدام تقنيات وأدوات التحليل المالي و التي تمكننا من الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية، أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام في هذه القوائم المالية. ومن هذا المتعلق قمنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وكل مبحث يتفرع إلى مطلبين كالآتي :

- المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالية.

- المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

- المبحث الثالث : الخزينة و الهيكل المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي:

تزايد الاهتمام بالتحليل المالي خلال العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات. وقد تعاضم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحى التحليل المالي من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة، إذ نجد أن ارتباط تطور التحليل المالي بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواها في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي:

يهتم هذا المطلب بالتعريف بموضوع التحليل المالي من خلال عرض مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التحليل المالي التطور التاريخي للتحليل المالي، أهداف التحليل المالي بالإضافة إلى خطوات التحليل المالي، مقومات التحليل المالي.

1- تعريف التحليل المالي:

تعددت تعريفات التحليل المالي، لكننا نسوي فيما يلي بعض من هذه التعاريف:

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹
- يعرف التحليل المالي بأنه: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، خلف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".²
- كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف الحاسبي".¹

1- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2007، ص 20.

2- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص71.

- كما يعرف التحليل المالي بأنه: " عملية بحث و استسقاء و تفسير و استنتاج تبنى على تجميع و تصنيف البيانات و الأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية ، ثم مقارنتها و قياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، حيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية ".²
- كما يعرف التحليل المالي بأنه: " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك هدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه الشعيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".³
- يعرف الدكتور عبد الغفار الحنفي التحليل المالي: على انه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية و التاريخية إلى كم اقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".⁴
- يعرف الدكتور م. الناشد التحليل المالي: بأنه عملية تشخيص الوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمردودية المالية".⁵
- كما يعرف كذلك بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل".⁶

1- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، مرجع سابق ص.72

2- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة ملكة العربية السعودية 2009 ، ص21-20.

3- منير شاكر محمد وآخرين ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان الأردن 2005 ص12.

4- يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي بطباعة و النشر ، الإسكندرية2012 ، ص55

5- يوسف حسن يوسف ، نفس المرجع، ص 55 .

6- الحياي وليد ، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 21.

2- التطور التاريخي للتحليل المالي:

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات و إن كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع، ولكن حدث أن أوصت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض ، وكانت التوصية الموجهة إلى أعضاء هذه الجمعية تنص على أن يطلبوا من يفتشون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم ، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة¹.

3- أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع ومن هنا يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين كالتالي:³

*أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة: إن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي و الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات و هذا من طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة و أهداف هذا التحليل هي:

- إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل (فترة التحليل).

- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية.

- التحقق من المركز المالي (الوضعية المالية) للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

1- محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني ، منشورات ذات السلاسل لطباعة و النشر و التوزيع، الكويت 1986 ، ص 648 .

2- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان، الأردن 2006 ، ص 3.

3- يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 56- 57.

*أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالية.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقييم المؤسسة لطلب القرض.

4- خطوات التحليل المالي :

يتم التحليل المالي وفق ثلاث خطوات أساسية وهي:¹

(أ) مرحلة التصنيف: يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القوائم المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتحزنتها إلى جزين، وهما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعاتهم محددة ومتجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

(ب) مرحلة المقارنة : بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة.

(ج) مرحلة الاستنتاج: بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمؤسسة وتقييم الاقتراحات.

5) مقومات التحليل المالي :

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة،

1- يوسف حسن يوسف التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 57-58

فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وتقنيات التحليل التي يستخدمها، و منها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.¹ ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي:²

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أوالموثوقية.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وتقنيات جمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحضور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره ما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

بالإضافة إلى بعض المقومات الأخرى:³

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.

1- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2- حسين حمو عشيش إشراف ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأول عمان، الأردن، 2010، ص 26.

3- فهبي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008: ص 9.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي واستخداماتها:

1- مفهوم معايير التحليل المالي:

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما.¹

2- أنواع معايير التحليل المالي :

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتقييم ذكرها فيما يلي:²

1-2- معيار التحليل المالي المطلق :

ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك مثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية. يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

2-2 - معيار التحليل المالي للصناعة :

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، وهذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

2-3- معيار التحليل المالي التاريخي :

عبارة عن النسب الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها.

1- هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2000، ص171..

2- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص 84 - 85.

2-4 - معيار التحليل المالي المخطط :

يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبني على أساس الموازنات التقديرية المسبقى لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة ل للإدارة والتي تمثل مؤشرات الأداء والتقييم وتحديد الانحرافات كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في الحالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

3 - خصائص معايير التحليل المالي :

- من أجل أن يكون المعيار مقبولا وذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية: ¹
- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

4 - استخدامات معايير التحليل المالي :

- يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية: ²
- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا.
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- تحليل أداء المؤسسة المالي.
- كشف الانحرافات.
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

1- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار البداية 2004، ص 180.

2- هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل ، سبق ذكره، ص 173 .

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي :

تتعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا و حاضرا، بحيث يكون بإمكان المحلل المالي أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة و نوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية، المؤشرات المالية والمقارنات و بيان التغيرات والاتجاهات، حيث سنعرضها في مطلبين كالآتي، المطلب الأول النسب و المؤشرات المالية و المطلب الثاني المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

المطلب الأول: التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن:

1 - النسب المالية :

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه التقنيات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين من سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.¹

1-1- تعريف النسب المالية :

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما قد توجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.² إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة و التاريخية ومعيار متوسط الصناعة والمعيار المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية.³

كما تعرف النسب المالية كذلك أنها عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه العلاقة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.⁴

1- مؤيد راضيخنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

2- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006 ، ص 357.

3- عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي ، التحليل و تخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 83.

4- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 92 .

2-1- أهمية التحليل بالنسب المالية:

إن النسب المالية تعتبر من أدوات تقدير ومقارنة نتائج المؤسسة، وتسمح للمؤسسة عبر الزمنمتابعة تطورها وتطور بعض المؤشرات الداخلية والخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو العمل على تصحيحها.¹

وتكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية:²

- تقديم مدلولات ذات مغزى وعفيدة.

- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.

- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.

- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.

- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها.

- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة معالجتها.

3-1- أنواع النسب المالية :

هناك مجموعة من النسب التي يرى المحللون الماليون أنها كافية والتي تضع المؤسسة أمام الأمر الواقع وجعل الحكم على المؤسسة منطقي ودال دلالة قطعية على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و تتمثل هذه النسب في الآتي:نسب السيولة، نسبة النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية.³

1- شوام بوشاية، تقييم واختبار الاستثمارات، دار الغرب للنشر، 2003، ص 131.

2- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 81.

3- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مرجع سابقذكره، ص 311.

أولاً : نسبة السيولة : Liquidity Ratios :

وتظهر أهمية هذه النسب في أنها تقيس الملاءة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية الثابتة. والملاءة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات المنشأة ويمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة. إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني احتمال الخطر التمويلي وبالتالي تدهور ترتيبها الائتماني.

وتهدف نسبة السيولة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل.¹

ويتوقف مستوى السيولة المطلوبة لمقابلة المؤسسة لإلتزاماتها القصيرة الأجل على مدى النظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية مثلاً ، لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية ومن أهم نسب السيولة ما يلي :

1- نسبة التداول : (Current Ratio) :

تمثل مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية وبدون صعوبة تذكر وكمؤشر بدائي لقدرتها المالية. وتستخرج بالعلاقة التالية :²

نسب التداول = مجموع الأصول المتداولة

مجموع الخصوم المتداولة

1- يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص 93.

2- خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، عمان دار المسيرة لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 61.

إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو واحد صحيح، بمعنى أنه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمشروع بحيث أصبحت نسبة التداول واحد صحيح فمعنى ذلك أن المشروع مازال قادراً على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بدون أن تواجه مشاكل وصعوبات.

وتبين هذه النسبة عدد مرات قابلية أصول الشركة على عملية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعتبر نسبة التداول 1:2 نسبة عادلة لمعظم القطاعات. أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد صحيح قد يشير إلى أن الشركة ليست في وضع مالي جيد، إلا أنه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية، فهناك عدة طرق للحصول على التمويل.¹

2- نسبة السيولة العامة :

وتقيم هذه النسبة درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

ديون قصيرة الأجل

وتسمى هذه النسبة كذلك بنسبة رأس المال العامل.

فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني عدم إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة، أي رأس المال العامل سالب وهذا يعبر عن الوضعية المالية السيئة للمؤسسة.

أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني رأس المال العامل معدوم أي وضعية مالية متوازنة و بالتالي المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالموجودات المتداولة.

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على الوضعية الجيدة للعامة لأنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة أي رأس المال العامل موجب، إلا أن هذه النسبة تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلفة للموجودات المتداولة وكذا استحقاق الديون قصيرة الأجل، الأمر الذي يتطلب وضع نسبة مالية أخرى لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة.³

1- فهى مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره في 31، 32.

2- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية مرجع سبق ذكره، ص 94.

3- زينب دراجي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة (حالة كومامو) جامعة قسطنطينة، 1997، ص 114.

3- نسبة السيولة المخفضة (الأجلة) :

وهي النسبة الأكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة، كما تعتبر مقياساً لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

الديون القصيرة الأجل

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسب باعتبارها تمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة و بالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يتحول إلى نقدية، هذا يعني أن لو استطاعت المؤسسة بيع القيم الغير جاهزة بقيمتها، وتحصل ذمتها لتمكثها من تسديد التزاماتها ودون المساس بمخزونها السلعي.

ويجب أن تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة حيث حدد لها حد أدنى مقدر بـ (0.3) وحد أقصى مقدر بـ (0.5) وهو حد الضمان.

4- نسبة السيولة الجاهزة :

و تحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

الديون القصيرة الأجل

بواسطة هذه النسبة تستطيع المؤسسة تحديد بماذا تستوفي ديون القصيرة الأجل، اعتماداً على ما تملكه من قيم متاحة في الوقت الحالي، وقد حدد لهذه النسبة حد أدنى مقدر بـ (0,2) وحد أقصى مقدر بـ (0.3) وهناك من يقول (0.4).

اغلب المتعاملون الاقتصاديون لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على القدر المستطاع، الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد في الخزينة التي يجب أن تكون معدومة (توازن مالي أمثل).

1- يوسف حسن يوسف، نفس المرجع، ص 95.

2- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 95-96.

5- نسبة السيولة العادية: (Normal Liquidity Ratio) :

هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة، حيث لا تأخذ في الاعتبار الدعم والمخزون السلعي و تقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية. لهذا تشمل النقدية وشبه النقدية (الإستثمارات المؤقتة).

ويلاحظ انه إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الدعم أو بيع بعض المخزون السلعي حتى يتمكن المشروع من سداد كل التزاماته الجارية. وتحسب بالعلاقة التالية: ¹

$$\text{نسبة السيولة العادية} = \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

6- نسبة السيولة السريعة : (Quick or acid - test ratio) :

تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول وتستخدم النسبة السابقة في بيان مقدرة المنشأة في مقابلة بالتزاماتها قصيرة الأجل، ويستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون إلى فترة زمنية حتى يمكن بيعه أو هناك احتمال عدم بيعه، وتقاس هذه النسبة مقدرة المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة دون تصفية المخزون وبالتالي فهي مقياس أكثر شدة للسيولة. ²

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل موجوداتها من البضاعة، وضمن هذه الشروط، تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني البضاعة والمدفوعات مقدما من البسط. وتحسب هذه النسبة على النحو التالي: ³

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - البضاعة - المصروفات المدفوعة مقدما}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

1- خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص62.

2-خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة، نفس المرجع ، ص 62 .

3- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 314 .

أو بمعنى آخر¹ : الأصول السائلة

المطلوبات المتداولة

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.

7- نسبة التدفق النقدي إلى الديون: / (Debt) Cash flow

من مقاييس قدرة المؤسسة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدينالقائم، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية² :

$$\text{نسبة التدفق النقدي / الديون} = \frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{إجمالي الديون القصيرة والطويلة الأجل}}$$

و يقصد بالنقد المحقق من العمليات صافي الربح مضافا إليه الاستهلاكات والاطفاءات.

8- نسبة النقدية: ³(cashratio) :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد وما في حكمه}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلوبات المتداولة

إن مصطلح النقدية معناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة العامة، يشمل النقد و الأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقدية ، وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل أذونات الخزينة، والأوراق التجارية.

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه النقدية على تغطية الالتزامات المتداولة وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع التزاماتها المتداولة، بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها.

1- فهدى مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2- مفلح محمد عقل، نفس المرجع، ص 315.

3- فهدى مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ثانيا : نسب النشاط : (Activity / performance Ratios) :

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات و بالتالي أعلى ربح ممكن. وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات، مع تركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات خاصة المؤسسات التجارية. وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة و مدنيين و موجودات ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن. و أهم نسب النشاط مايلي:¹

1- معدل دوران الحسابات المدينة : (Accounts Receivable Turnover) :

وتسمى أيضا معدل دوران الذمم ومتوسط فترة التحميل. ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي، وتسمى هذه النسبة في بعض الأحيان معدل فترة التحميل و تبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشأة لتحصيل بعدها على ثمن البضاعة المباعة و يمكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليوم وتلك بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على 360 على اعتبار أن عدد أيام السنة هو 360 يوما.²

وغالبا ما يتم اللجوء إلى هذه النسب عندما تقل نسبة التداول والسيولة السريعة للمؤسسة المعنية عن معدل الصناعة لأجل التأكد من مدى سيولة هذا البند.³

ويحسب هذا المعدل حسب المعادلة التالية :

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة أو الرصيد في نهاية الفترة المال}}$$

معدل رصيد الحسابات المدينة أو الرصيد في نهاية الفترة المال

1- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 316-317.

2- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

3- مفلح محمد عقل ، نفس المرجع ، ص 317.

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحميل حساباتها المدينة، وهو يعبر عن عادات ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة وبذلك يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الإئتمان وسياسة التحصيل، فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وتحصيل الديون تؤدي إلى انخفاض معدل الدوران والعكس صحيح.

لا يصلح هذا المؤشر لأن يكون أداة للمقارنة بين شروط البيع الموضوعة من قبل مؤسسة ما وبين المؤسسات الأخرى المشابهة، وذلك كما يصلح مؤشر فترة التحصيل.

2- معدل دوران البضاعة : (Inventory Turnover) :

وينظر إلى هذه النسبة (كما في النسبة السابقة) وفقا للأمم التالية :

إما على أساس عدد مرات دورات البضاعة خلال الفترة المالية موضع التحليل، ويقصد بعدد مرات دوران البضاعة عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع وبيعها، على افتراض أن كل عملية شراء وبيع تتم بشكل مستقل، وتشكل مرة دورات واحدة. أو على أساس عدد الأيام التي تحتاج إليها المؤسسة لتصفية رصيدها من البضائع بالبيع حسب معدلات البيع اليومية السائدة، فيما لو لم تقم بإعادة تخزين بديلة لما يباع من البضائع، وهذه النسبة عبارة عن حاصل قسمة تكلفة البضاعة المباعة على معدل رصيد البضاعة خلال الفترة أو رصيد البضاعة آخر المدة، هذا ويتم حسب المعادلة التالية¹:

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد البضاعة (أورصيد البضاعة في نهاية الفترة)}}$$

X = مرة

أما معدل دوران البضاعة بالأيام، فيتم احتسابها بالخطوات التالية :

أ- إيجاد معدل تكلفة المبيعات اليومية، ويساوي تكلفة المبيعات مقسومة على 360 أو 365 يوما.

$$\text{معدل تكلفة المبيعات اليومية} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{360 \text{ أو } 365}$$

1- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي مرجع سبق ذكره، ص 320-321.

ب- وبقسمة معدل رصيد البضاعة على معدل تكلفة المبيعات اليومية يكون الناتج معدل دوران البضاعة بالأيام:

$$\text{معدل دوران البضاعة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد البضاعة أو بضاعة آخر المدة}}{\text{معدل تكلفة المبيعات اليومية}}$$

3- معدل دوران الأصول المتداولة : (current Assets Turnover)

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي :¹

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} = \text{XXX مرة}$$

تكمل هذه النسبة معدلات الدوران الأخرى، لكنها تركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.

وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأسمال عامل قليل، وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة.

وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس المال العامل بكفاية، إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات، أو بسبب زيادة الاستثمار في بنود رأس المال العامل.

4- معدل دوران صافي رأس المال العامل:

معادلة النسبة :²

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

1- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ،مرجع سبق ذكره،ص 325.

2- مفلح محمد عقل ، نفس المرجع،ص 326.

وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثيلاتها من المؤسسات الأخرى، وبشكل عام، يعكس معدل الدوران المتخفيض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع اخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار يستخدم هذا المعدل التعرف على عدد مرات دوران رأس المال العامل خلال فترة مالية معينة، وبالتالي فهو مؤشر فعال لكفاءة الإدارة في حسن استغلال رأس المال العامل.¹

5- معدل دوران الحسابات الدائنة: (Accounts Payable Turnover)

معادلة النسبة:²

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة بالأيام} = \frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة} \times 360}{\text{المشتريات}}$$

المشتريات

وهذا المعدل مؤشر على السرعة التي تقوم بها المؤسسة في تسديد التزاماتها. لذا فان أي انحراف في هذه المعادلة يجب أن يعطى عناية كافية لان انخفاض قد يكون نتيجة لحصول المؤسسة على خصم فأصبحت معه تفضل الدفع النقدي، أو أن الدائنين سحبوا الاعتمادات المقدمة للمؤسسة، أما إذا ارتفع معدل الأيام فان هذا مؤشر على حصول المؤسسة على تسهيلات جديدة، أو مددا أطول في الوفاء، أو قد يكون مؤشرا على مشكلة السيولة أدت بالمؤسسة إلى التأخر في دفع التزامها، وإذا لم توافر معلومات عن المشتريات فبإمكان المحلل أن يستعمل كلفة المبيعات كبديل لذلك.

ويطلق على هذا المعدل أيضا فترة الاسترداد، والتي في حالة مقارنتها بفترة التحصيل (معدل دوران الحسابات المدينة بالأيام)، ستوضح جانبا من سياسة إدارة رأس المال العامل المتبعة، حيث يفضل أن تتناسب فترة السداد مع فترة التحصيل بطريقة تجنب المؤسسة الوقوع في أزمة السيولة، أو لتفادي ارتفاع الاحتياجات التمويلية المكلفة، كأن يتم تحصيل الذمم من المدينة خلال 90 يوما مثلا في حين يتم دفع الذمم الدائنة خلال 30 يوما ما يعني الحاجة إلى تمويل دائم ومتزايد.

1- صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، "دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998، ص

.283

2- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

ثالثاً : نسب الربحية : (Profitability Ratios) :

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين. لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمفوضين، فالمستثمرين يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير تلك التي لا تحققها.¹

وتقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما :

1- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات :

وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسات على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة، كما تقيس أيضاً مدى قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات. ويكون بسط هذه المجموعة من نسب الأرباح طبقاً لتعريف محدد، مثل مجمل الربح، أو صافي ربح العمليات، أو صافي الربح الشامل، أما المقام فهو المبيعات. وأهم نسب هذه المجموعة :

أ- نسبة مجمل ربح العمليات : (Gross Marging Ratio) :

تهدف هذه النسبة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج وتكاليفه، ويتم احتسابها بقسمة مجمل ربح العمليات على صافي المبيعات حسب المعادلة التالية:²

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمّل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$= \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ومجمّل ربح العمليات هو عبارة عن الفارق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها، وأهم ما تعبر عنه هذه النسبة هو مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، ذلك مدى قدرتها على السيطرة عليها، ويكون بالإمكان ملاحظة ذلك من خلال قراءة هذه النسبة على مدى فترات زمنية ممتدة.

1- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره، ص 327 .

2- صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي " دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها" و مرجع سبق ذكره ، ص 296 – 297.

ب- نسبة صافي ربح العمليات :

تحسب كما يلي :¹

نسبة صافي ربح العمليات = $\frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى}}{\text{المبيعات}}$

المبيعات

وتتميز هذه التسمية عن سابقتها بأنها لا تقتصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات، بل توسع اهتمامها لكي تشمل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها مثل المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، وتبين هذه السنة مدى الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر، لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.

وتقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام مصاريف التشغيل.²

2- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات :

يعتبر هذا المعيار من أكثر المقاييس شيوعاً وقبولاً لقياس ربحية المؤسسة وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل المشروع وإدارة موجوداته.³

وأهم نسب هذه المجموعة ما يلي :

أ- العائد على المجموعات (ROA):

تقيس هذه النسبة القوة الأيرادية للأصول المستثمرة في الشركة، أو بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء، لذا تعتبر مؤشراً لقياس ربحية الشركة بوجه عام.⁴

ويطلق على هذه النسبة القوة الأيرادية، وتحسب بموجب العلاقة التالية:⁵

العائد على الموجودات = $\frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة والإيرادات والمصروفات الأخرى والضريبة}}{\text{مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)}}$

مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)

1- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 328 .

2- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني : الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

3- صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها ، مرجع سبق ذكره ، ص 306.

4- محمد مطر ، نفس المرجع ، ص 58.

5- مفلح محمد عقل، نفس المرجع، ص 330.

و تعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية، وذلك بحكم كونها معيارا نسبيا لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر.

وتحقق هذه النسبة الغايات التالية :

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالافتراض، وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الافتراض.

- تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية).

- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة، وذلك لأنها لا تعكس أثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثرا بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها.

ب- العائد على حقوق المساهمين (المالكين) :

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، إنما تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة.

لذا تعتبر مؤشرا على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مريح، كما تعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددًا أساسيا لقرارات المستثمرين.

ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم الممتازة + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة)¹.

العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت)

صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين)

تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين. ويحكم على مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافا إليها هامشا ربحيا للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين.

1- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 330-331.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات :

تقوم هذه التقنية من تقنيات التحليل المالي على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. وبناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة¹.

1- التحليل العمودي :

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المتعلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية.²

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها³، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية و غير جارية⁴.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول (لا سيما في حالة المؤسسات المالية)، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث تعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

1- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

2- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

3- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 39.

4- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006،

2- التحليل الأفقي - التحليل التاريخي :

يقوم عادة المحلل المالي . خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغيير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إيجاز تحليله ، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.¹

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالباً في حالة توفر المعلومة)، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساساً للمقارنة وسنة للأساس، يعرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها ما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ومن عيوب هذه التقنية ما يلي :²

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.
- تظهر آثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

3- التحليل المقارن:

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط³. وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك. ومن عيوب هذا التحليل ما يلي :⁴

1- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

2- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء ، مدخل حوكمة الشركات "دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ، ص 222 – 223.

3- Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière information financière et diagnostic. Dunod,3 éditions,Paris,France,2006, p447

4- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء ، مدخل حوكمة الشركات ، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، وتنوع خطوط الإنتاج، والمستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة. فمثل هذه الاختلافات جعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها.

- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع مستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضللاً ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

4- التحليل المعياري:

يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها، و هنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط¹:

- رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى.
- أهمية الأعمال الجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية.
- سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفنادق... الخ .

كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي :

- ضرورة تمويل الاستثمارات الموارد الدائمة.
- يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال... الخ.

و يعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلاً لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.

1- Nacer Eddine Saadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales. l'harmattan, paris, France, 2009. p91.

المبحث الثالث : الخزينة و الهيكل المالي للمؤسسة :

المطلب الأول : الخزينة¹:

إن دراسة رأس المال العامل واحتياجاته يقودنا إلى دراسة السيولة التي تتم عن طريق عملية الاستغلال أو التمويل وبصفة عامة فإن جميع العمليات المحققة من طرف المؤسسات تترجم بواسطة دخول وخروج الأموال.

1- مفهوم الخزينة : تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف بها المؤسسة في دورة معينة فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة أو عن صافي رأس المال العامل واحتياجاته القيمة السائلة التي تقي فعلا بعد طرح احتياجات رأس المال العامل²، فهي تبين جميع المقبوضات والمدفوعات للمؤسسة في سنة مالية معطاة والتي تتكون من:

• مدفوعات ناتجة عن استثمارات ومقبوضات مرتبطة إما برؤوس الأموال الثابتة الخارجية أو إما نتيجة عن الاستثمارات (تخفيض في الاستثمارات أو في المساهمين أو في توظيفات المالية...)

• نفقات وإيرادات الاستغلال وكذلك العمليات البنكية المرتبطة بالاستغلال أو بتسيير الخزينة إذا من ضروري التحكم في تسيير الخزينة بصفة جيدة وذلك يتم عن طريق وضع التنبؤات على المدى القصير أي تنبؤات جارية تكون دائما في بداية الدورة وهي خاصة بكل شهر والهدف منها تحديد مقدار النقصان في الخزينة والتي يجب أن تغطي بقروض بنكية خارجية.

• تقدير الفائض في الخزينة: وهو ناتج عن توظيفات مالية مربحة بحيث عند وضع هذه التنبؤات المالية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأخطار التي قد تنتج عن القيام بهذه العملية والتي يمكن أن تؤثر على خزينة إضافة إلى المدفوعات والمقبوضات النقدية قد تواجه المؤسسة احتياجات مرتبطة بدوره الاستغلال وأخرى غير مرتبطة بها فالأولى تتمثل في عملية البيع والشراء والإنتاج والتي تتجدد حسب درجة أو سرعة السيولة والتي جرت العادة على تسميتها "بالاحتياجات الدورية" أما الثانية فهي مكونة من وسائل الإنتاج التي جارت العادة على تسميتها "بالاحتياجات غير الدورية" إن هذه الاحتياجات المختلفة الأنواع وتؤثر على الخزينة ولأجل مواجهتها من موارد منها ما هو غير مرتبط بدورة الاستغلال كالحالة الصافية والديون لأجل والتي تسمى أيضا "بالموارد غير الدورية" وديون مرتبطة بدورة الاستغلال وحدد حسب سرعة هذه الأخيرة كالمبالغ المستحقة وعدد من الديون الضريبية وشبه الضريبية وتحسب عن طريق:

1- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، دار المحمدية العامة، 1988 ص 45.

2- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 47.

صافي القيم الجاهزة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة = البنك + الصندوق + الحساب الجاري البريدي.

صافي رأس المال العامل واحتياجاته : الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

2- الحالات المختلفة للخزينة: يمكن أن تأخذ الخزينة ثلاث حالات هي:

1-2- الخزينة الموجبة: هذا يعني وجود فائض في الأموال يمكن توظيفه ليحقق عائدا للمؤسسة على المدى القصير حيث أن هذا مع مراعاة الحد الأدنى لسيولة المؤسسة.

2-2: الخزينة السالبة: هذه الحالة تدل على أن المؤسسة في حالة عجز عن توفير السيولة اللازمة مقارنة بالديون المستحقة وللتغطية هذا العجز يجب على المؤسسة اللجوء إلى السلفات البنكية مع مراعاة تكاليف القروض.

3-2: الخزينة المعدومة (الخزينة المثلى): من غير الممكن أن تكون هذه النتيجة محققة دوماً في المؤسسة حيث إن هذه الأخيرة تعمل على مطابقة السيولة المتوفرة لديها باستحقاقية الديون التي على عاتقها مما يدل على أنها محافظة على توازنها المالي.

3- أهمية الخزينة: يمكن إبراز أهمية الخزينة في النقاط التالية:

- تعتبر الخزينة كمقياس لقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في المدى القصيرة بمعرفة مستوى الخزينة.
- تعتبر كمؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضع المالي للمؤسسة.
- تعتبر إحدى الوسائل المهمة والأساسية لعمل المسير المالي خاصة في تحديد الاحتياجات والاستحقاقات.
- إن للخزينة أهمية بالغة في تحقيق التوازن المالي على المادة القصير والخاص بدورة الاستغلال لأن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة ويتخللها الدخول أو الخروج من و إلى الخزينة.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة:

لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وجب تحليل هيكلها المالي وحساب تكلفة البدائل التمويلية المتاحة من جهة ومن جهة أخرى تحليلها بواسطة المؤشرات المالية التي تم التطرق عليها في مبحث الثاني.

- النظريات المفسرة لأمثلية الهيكل المالي:

1- النظريات التقليدية المفسرة لأمثلية الهيكل المالي:

◆ نظرية صافي الربح: حيث يرى أصحاب هذه النظرية انه بإمكان المؤسسة أن ترفع في قيمتها السوقية من خلال زيادة الاعتماد على الاستدانة كمصدر للتمويل بمعنى وجود هيكل مالي امثل في المؤسسة وبما انه يوجد اختلاف في تكلفة مصادر التمويل فان السلوك العقلاني يقتضي من المؤسسة زيادة نسبة المصدر الأقل تكلفة (الديون) في هيكلها المالي¹.

وبالتالي فإن نظرية صافي ربح تقول بأن المؤسسة بإمكانها التحكم في قيمتها والتأثير عليها من خلال تغييرها في نسب الاستدانة بحيث كلما زاد معدل الاستدانة انخفضت التكلفة الوسطية المرجحة والعكس الصحيح وتقوم هذه النظرية على فرضيتين²:

✓ ثبات تكلفة الأموال الخاصة والديون، كون أن الزيادة في استخدام الاقتراض لا يغير من إدراك المستثمرين بالمخاطر.

✓ معدل العائد الذي يطلبه الملاك يكون اكبر من معدل الفائدة على الاقتراض ذلك لتعويض الزيادة في درجة المخاطر التي يتعرض لها المساهمين.

◆ النظرية التقليدية: حسب النظرية التقليدية فان يوجد هيكل مالي امثل والذي يسمح بتعظيم قيمة الأصل الاقتصادي بفضل الاستعمال الذكي والحكيم للاستدانة واثر الرفع المالي والنتيجة يوجد مستوى امثل للاستدانة والذي يخفض من تكلفه رأس المال وبرهانهم في ذلك أن تكلفة الأموال الخاصة أعلى من تكلفة الاستدانة وذلك لان المخاطرة المتأتية من الأموال الخاصة أعلى من المخاطرة الناجمة عن الاستدانة³.

1- محمد صالح، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية واتخاذ القرارات، الدارالجامعية، مصر، 2002 ص 317.

2- صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص 316.

3- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشئة المعارف، مصر، 1998 ص 186.

2- النظريات الحديثة في تفسير الهيكل المالي في المؤسسة:

واجهت النظرية السابقة انتقادات خاصة حول عدم وجود ما يسمى بالسوق التام، إذ توجد العديد من القيود التي تحد من اكتمال هذا السوق، وبإدخال قيود السوق غير التام كتكلفة الإفلاس والوكالة... الخ، في التحليل ظهرت العديد من النظريات تمثل في:

✓ **نظريه التوازن:** حسب هذه النظرية فإن هناك معدل استدلال امثل الذي يهدف إلى تحقيقه حيث في نظرية التوازن لم يركز على الاستدانة كمصدر للتمويل وكذلك تكون هناك مشاكل الدفع والالتزام بالديون التي تؤدي إلى العسر المالي وبالتالي الإفلاس وتنص نظرية التوازن على نظريتين الإفلاس و الوكالة.

✓ **نظرية تكلفة الإفلاس في وجود الضريبة¹:** إن عجز المؤسسة عن السداد التزاماتها في تواريخ استحقاقها يتخذ الدائنون إجراءات قانونية التي تؤدي إلى إفلاس المؤسسة كل هذا يخص المؤسسة التي تعتمد في تمويلها على الأموال الخاصة والاستدانة، وعليه فإن الاعتماد على الاستدلال يخفف من تكلفة رأس المال لأنها تخفف مصدر تمويل التكلفة وبفضل ميزة الوفورات الضريبية يؤثر ايجابيا على قيمة المؤسسة إلا انه عندما تصل الاستدانة إلى نقطة معينة تبدأ تكلفة الإفلاس في الظهور بسبب مخاطر عدم على دور الذي تلعبه تكاليف اتخاذ قرار استدانة ويشير Brigham et Gapenski أن مخاطر الإفلاس والتكاليف المصاحبة لها تزداد كلما زادت الافتراض.

✓ **نظرية الوكالة²:** تعرف الوكالة بأنها عقد بموجبه يقوم شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يسمى الوكيل من اجل القيام بمهمة تخص المؤسسة حيث يوجد عقد بين المساهمين والمقرئين والمسيرين كما تهدف هذه النظرية إلى التقديم خصائص العقود المثلى والتي يمكن أن تعقد بين الموكل والوكيل وقد أشار الباحثين Jensen و Meckling لنوعين من تكاليف الوكالة:

- **تكاليف وكالة الديون:** وهي التي تكون مصالحتها متعارض بين الدائنين والمساهمين وقد تتمثل في الخسائر الناجمة عن تأثير القرارات الاستثمارية للمؤسسة التكاليف التي يتحملها الدائنون للرقابة على القرارات الإدارة أو التكاليف الإفلاس وإعادة التنظيم.
- **تكاليف وكالة الأموال الخاصة:** تنتج من تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين، بحيث يتحملها المساهمين من اجل رضع التصرفات المسيرين والحد من انحرافات التسيير.

1- نفس المرجع السابق، ص 188

2- نفس المرجع السابق، ص 189.

خلاصة:

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي منذ نهاية القرن 19، و بالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار كثيرا من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

و يعتبر التحليل المالي وظيفة أو نشاط مستمر وقائم بدوام و استمرار المؤسسة ويساهم في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المؤسسة كي يتم بناءا عليها صياغة توصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتلك المؤسسة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وبالتالي لا يقتصر عمل المحلل على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل واستقراء الاتجاهات التي تشكلها الأنشطة المستقبلية للمؤسسة.

وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي ومن بين أهم هذه الأدوات النسب والمؤشرات المالية، المقارنات وبيان التغيرات والاتجاه، والتي تبين العلاقة بين الأصول والخصوم في المؤسسة لبيان المركز المالي والوضعية المالية لها ومفردات الأصول والخصوم ومقارنة هذه النسب مع المعايير الموضوعة للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومعرفة درجة سيولتها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر المؤسسة أيا كان نوعها أساسا مكانا لإنتاج القيم على شكل سلع وخدمات و هذه القيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الإنتاج المستعملة وطرق استعمالها في المؤسسة اللذان يضطلعان بالدور القيادي فيها وهما العامل البشري والعامل المالي، فإذا تصرف العامل البشري في العامل المادي بطريقه محكمه وبعقلانيه كانت له نتائج مرضيه، ومن هنا تتبين أهمية الموارد المالية في كل مؤسسة مهما كان نوعها وقد ظهر الاهتمام في أول الأمراض من طرف البنوك ورجال العمال ويتمثل هذا الاهتمام بطرق مراقبة التوازن المالي من حيث ماذا قدرت المؤسسة على الوفاء بديونها اتجاه دائنها وذلك استنادا على الأدوات المالية والكشوفات المحاسبية حيث تعتبر التوازنات المالية من أهم طرق التحليل المالي المستعملة في تشخيص وفحص الحالة المالية لكل مؤسسة وذلك لفترة معينة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول ثلاث مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن المالي.

المبحث الثاني: دراسة التوازن المالي للقوائم المالية.

المبحث الثالث: مساهمة عملية التمويل في تحقيق التوازن المالي.

المبحث الأول : الإطار النظري للتوازن المالي.

إن السهر على الاستعمال الجيد للإمكانيات المتاحة والتحكم في الجانب المالي يضمن للمؤسسة تفادي الاختلالات التي تواجه توازنها المالي ، حيث يعد هذا الأخير المرحلة الأساسية والضرورية لكل إدارة مالية وهذا انطلاقا من الميزانية المالية التي هدفها التحليل بالدرجة الأولى عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومعرفة حالة المؤسسة من جانب السيولة.

المطلب الأول : ماهية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيار مهم لتقييم سلوك الخزينة كونه يضمن للمؤسسة بقائها واستمرار نشاطها وبالتالي تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة، أو من جهة أخرى سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها¹.

أولا: مفهوم التوازن المالي.

تنطلق فكره التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ استحقاقها ، وان تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة، وبالتالي التناظر بين الموارد المالية في الميزانية واستخدامها يعبر عنه بالتوازن المالي².

ثانيا : أنواع التوازن المالي.

يتمثل التوازن المالي في نوعين أساسيين هما:

- التوازن المالي قصير الأجل: هو جزء من موجودات المؤسسة المحتفظ بها على شكل سائل، إذ يعتبر المقياس الأساسي الأمثل لتسيير الخزينة ومؤشر المراقبة للوضع النقدي للمؤسسة بتاريخ معين.

1 - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2002 ص 25 .

2- ناصر دادي عدون محمد فتحي نواصر دراسة الحالات المالية دار الأفاق للنشر الجزائر 2001 ص 22 .

إذ يجب أن تبقى الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة لتمويل قيمة الموجودات المتاحة لها خلال فترة زمنية وبموجبه تتحدث حاجة المؤسسة للأموال السائلة أهمها تحريك الدورة التشغيلية وتجديد الالتزامات بتاريخ استحقاقها¹.

- التوازن المالي طويل الأجل: يكون التوازن المالي طويل الأجل للمؤسسة الجيدة من حيث إمكانية التوسع المستقبل الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل ومقدرة المؤسسة على تجديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

ثالثا: أهمية التوازن المالي:

تتجلى أهمية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية في ما يلي²:

- ضمان تجديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير والتدعيم من اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.

رابعا: شروط التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية:

لكي يتحقق التوازن المالي يوجد توفر ما يلي³:

الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة وطويلة الأجل.

الشرط الثاني: يجب يغطي رأس المال العام للاحتياج في رأس مال العام، أي أن $BFR > FR$ اذلا يكفي أن يكون رأسمال العام موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، ذلك تتمكن من المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية وبواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

1- حمزة محمود الشبيخي قرارات الإدارة المالية، جامعة المستنصرية مصر 1983 ص 17.

2- عفاف عبان تشخيص التوازن المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012 ص 9.

3- الياس بن ساسي يوسف القريشي التسيير المالي للإدارة المالية دار وائل الطبعة الثانية الجزء الأول 2011 ص 10.

المطلب الثاني : القواعد الواجب مراعاتها في التوازن المالي.

يعد التوازن المالي احد الوسائل الأساسية والضرورية للتوظيف المالية للمؤسسة وهو يسمح بمواصلة نشاطها ويساعدها في اتخاذ قرارات التسيير فمن المعلوم أن قاعدة ترتيب الحساب في الميزانية هي أن الأصول ترتب حسب درجة والخصوم ترتب حسب درجة استحقاقيتها فإذا قمنا بمقابلة سيولة الأصول مع استحقاقية الخصوم تصل إلى ما يسمى بالتوازن المالي أي القيام بإحداث توازن بين الأصول المالية التي تملكها المؤسسة مع درجة استحقاق الخصوم المالية التي هي على عتق المؤسسة والقاعدة القديمة أو الكلاسيكية للتوازن المادي تعرف بقاعدة التوازن المالي الأدنى التي أساسها المالي هو تمويل العناصر المالية الثابتة من الأصول المالية بالموارد الدائمة فيتحقق لدينا بذلك النوع الأول من التوازن المالي على المدى الطويل وتمويل الأصول المتداولة بالموارد المتداولة وبذلك يتم تحقيق التوازن المالي على المدى القصير¹.

ويتحقق التوازن المالي في المؤسسة تبعاً لتوافر شرطي أساسيين هما السيولة والاستحقاق.

1- السيولة : تتميز عناصر الأصول في الميزانية بقدر كبير من السيولة، وتعرف السيولة على أنها تمويل مختلف عناصر الأصول المتداولة إلى نقود سائلة تتوقف هذه النسبة على القيم الكلية للأموال المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقود سائلة في الأجل القصير إضافة إلى الأموال الجاهزة وتكون نسبة السيولة مرتفعة إذا كانت المؤسسة تستطيع تحويل موجوداتها كلها أو جزءاً منها بحسب الطلب والنسبة والحاجة والموجودات المتداولة إلى نقدية بسرعة في الأجل القصير وهذا يفيد الدائنين حيث يمكنهم من معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وتجد الإشارة هنا أن السيول تتأثر بدرجة كبيرة بظروف اقتصادية بصورة مباشرة والظروف الأخرى المالية والسياسية بصورة غير مباشرة في البلاد التي يمكن أن تجمد الأصول المتداولة قصيرة الأجل إلى مدى الطويل لانتساب ونشاط المؤسسة وتوازنها المالي على هذا فإذا لكل عنصر من عناصر الأصول المتداولة سيول الخاصة أي أن لكل عنصر مدة معينة يتحول بعدها إلى أموال جاهزة وترتب الأصول المتداولة حسب سيولتها أموال جاهزة والديون الزبائن ومنتجات تامة الصنع).

2- الاستحقاق¹: تتميز عناصر الخصوم في الميزانية بقدر كبير من درجات الاستحقاقية وينحصر مفهوم الاستحقاق على الديون قصيرة الأجل والتي لا تفوق مدة استحقاقيتها السنة الواحدة ويجب على المؤسسة خلال عملية الاقتراض أن تلم كل الاهتمام بمصدر القرض ونوعيته حتى تتمكن من تحديد أولويات التسديد خاصة في حالة قربها من الإفلاس أو عند إفلاسها وتحتوي الديون قصيرة الأجل على : أوراق الدفع ، التسبيقات المقدمة من طرف الزبائن ، تسديد الأجر والرواتب ومبالغ ناجمة وخاصة على الشركات.

1- عبد الحق انور ، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمشاهد الأعمال كلية الاقتصاد والإدارة الطبعة الأولى 1987 ، ص 24.

وبالتالي إلى التصنيفات السابقة للديون القصيرة الأجل لها صفة تعاقدية أي أن عملية القرض تكون بثبات العقد بين العقد بين الطرفين المتعاقدين كما أن هذه الديون يمكن أن تكون تجارية خاصة بتمويل دورة الاستغلال بحيث يكون تحديدها مرتبط بتحديد دورة الاستغلال كما يمكن أيضا أن تكون تمويل تضم أقساط تمويل البنكية القصيرة الأجل والناجمة عن احتياج دورة الاستغلال والتزاماتها.

المبحث الثاني: دراسة التوازن المالي للقوائم المالية :

إن التعديلات المجسدة في الميزانية المحاسبية يعطي لنا في الأخير الميزانية المالية ومن ثم فان كل هذا يمثل تمهيدا لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة خلال الدورة وبعد ذلك يقوم المحلل المالي بدراسة التوازن المالي بالاعتماد على عدة مؤشرات يقتضي مبدأ التوازن التحقيق السيولة في كل وقت وبأقل تكلفة لكن لو نظرنا إلى المفهوم الحديث نجد انه لا يقتصر على السيولة والمساهمات البنكية فقط بل يتعدى إلى السيول الكامنة وقدرات التمويل غير المستعملة من طرف المؤسسة باعتبار أن مصدر الصعوبات التي تواجه المؤسسة هو عدم التحكم في مؤشرات التوازن المالي خاصة القرارات التمويل إذ يعتبر التوازن المالي مبتغى كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح و اقل قدر من التكاليف و بالتالي ضمان استمراريتها.

المطلب الأول : القوائم المالية:

أولا :الميزانية المالية:

إن الميزانية المحاسبية لا تعني بمتطلبات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم الحقيقية (السوقية) ممتلكات المؤسسة ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب القيام بعده إجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من اجل الوصول إلى الميزانية المالية.

1- تعريف الميزانية المالية:

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة و مبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الوصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية وهنا تعريف آخر لميزانية المالية: هي عبارة عن جدول يعبر عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسب هذه العناصر أي مبدأ السيولة يتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية²:

1- TAYEB ZITPINI, Analyse financière, Alger, Beri éditions, 2003, p75.

2- محمد مطر مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح جيم زوج دار النشر والتوزيع لبنان 2007 ص 317.

- تصنيف الأصول حسب درجة السيولة تصاعدياً من الأعلى نحو الأسفل
- تصنيف الخصوم حسب درجات استحقاقها المتزايدة من الأعلى للأسفل.
- تسهيل عملية الترتيب حسب معيارين السابقين نعتمد على معيار السنة الواحدة.

2- أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات لدائنها وحق الملكية على صافي لأصول المؤسسة من خلال مساهمتها في عملية التقرير الآلي عن طريق توفير أساس كما يلي:

- حساب معدلات العائد.

- تقييم هيكل رأس مال المؤسسة.

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

3- عرض مكونات الميزانية:

ينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية :

3-1- الأصول: وتضم العناصر التالية:

الأصول غير متداولة: وتشمل على:

- القيم الثابتة المعنوية: شهرة محل، قيم معنوية أخرى.
- القيم الثابتة المادية: تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل.
- الأصول المالية: تضم مستندات معاد تقييمها، سندات المساهمة الثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية متداولة.

الأصول المتداولة أو الجارية: وتشمل على:

- المخزونات والحسابات الجارية.
- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

3-2- الخصوم: تضم العناصر التالية:

- الأموال الخاصة.
- خصوم غير متداولة.
- خصوم متداولة.

الجدول رقم (1) محتوى ميزانية الأصول السنوية المالية لمقفلة في N/12/31.

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
الأصول غير الجارية :					
فارق الشراء					
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري انجازها					
التثبيتات المالية:					
السندات الموضوعه موضع المعادلة					
المؤسسات المشاركة					
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة					
الملحقة					
سندات أخرى مثبتة					
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
الأصول الجارية :					
المخزونات والمنتجات الجارية انجازها					
الديون الدائنة – الاستخدامات المماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب					
الأصول الجارية الأخرى					
الموجودات وما يمثلها:					
توظيفات وأصول مالية جارية					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 28.

الجدول رقم (2) محتوى ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة في N/12/31.

N - 1	N	ملاحظة	الخصوم
			الأموال الخاصة :
			رأس المال الصادر
			رأس المال غير المطلوب
			العلاوات والاحتياطات
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
			النتيجة الصافية
			رؤوس الأموال الخاصة الأخرى - ترحيل من جديد
			المجموع
			الخصوم غير الجارية
			القروض والديون المالية
			الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)
			الديون الأخرى غير الجارية
			المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
			مجموع الخصوم غير الجارية
			الأموال الدائمة
			الخصوم الجارية:
			الموردون والحسابات الملحقة
			الضرائب
			الديون الأخرى
			خزينة الخصوم
			مجموع الخصوم الجارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، 25 مارس 2009، ص 29.

ثانيا: حسابات النتائج:

يعتبر جدول حسابات النتائج من المكونات القوائم المالية من حيث الأهمية في النظام المحاسبي المالي فهو يمكن من معرفة أداء المؤسسة بمعرفة قدرتها وفعاليتها في توظيف الموارد المتاحة وكذلك المساعدة في التوقيع والتنبؤ لقدرتها على توليد التدفقات النقدية في المستقبل.

1- مفهوم جدول حسابات النتائج:

فقد عرفه (scf) بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (في النواتج) المنجزة من مؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرر الربح أو الخسارة أي أن النتيجة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها كما بين (scf) أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء ونواتج غير انه بإمكان المؤسسة إعداد هذا الكشف حسب الوظيفة¹.

2- أهمية جدول حسابات النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر أكثر أهمية من بين القوائم المالية فهو التقرير الذي يقيم نجاح عملية المؤسسة لفترة محددة من الزمن وعليه فإن أهمية هذه القائمة²:

- التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

- عرض جدول حسابات النتائج:

يمثل حسابات النتائج احد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالانشطة التي قامت بها الوحدة خلال الفترة المالية من خلال الطرح مجموع الأعباء من مجموع المنتجات.

1- عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعقدة وفق SCF، في دار نشر محمد مولاهم برج بوغريج الجزائر 2011 ص. 85.

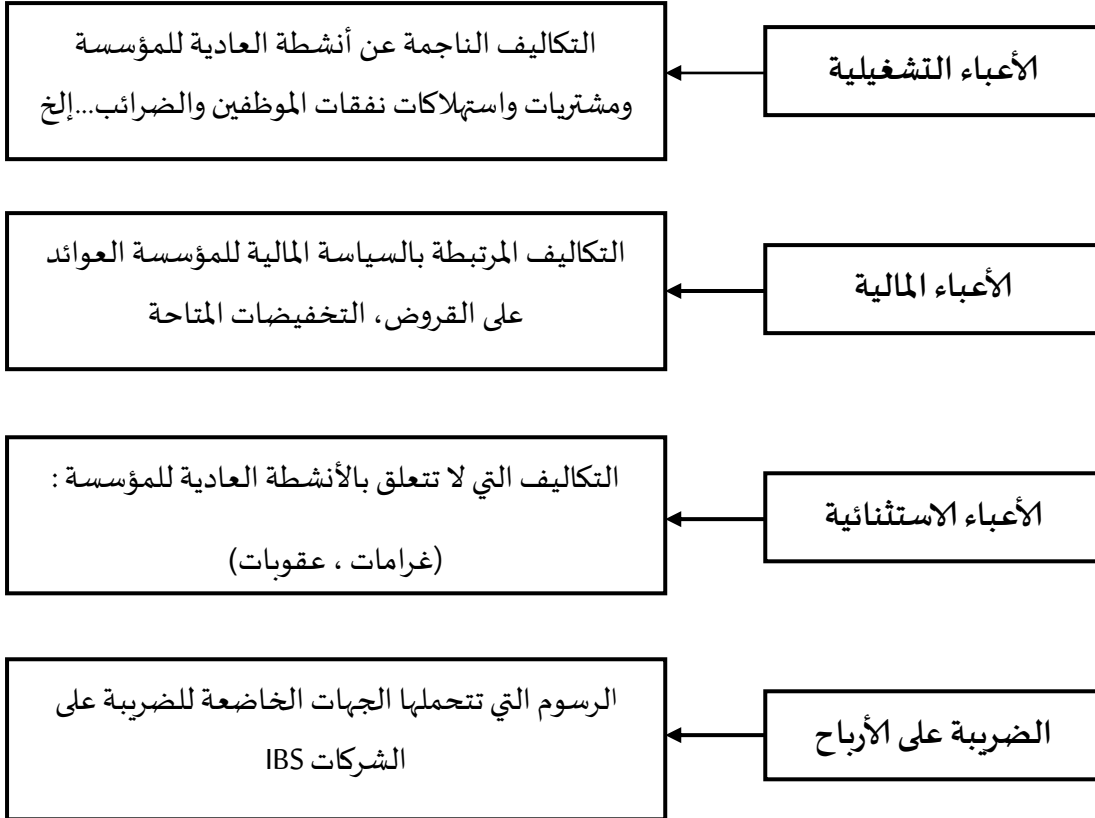
2- لزعر محمد سام، التحليل المالي للقوائم المالية وفق SCF مذكرة تدخل ضمن المتطلبات النيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص

الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011-2012 ص 37..

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية:

- الأعباء : وتتمثل في التكاليف التي تحملها المؤسسة خلال فترة النشاط.

الشكل رقم (1): أنواع الأعباء المالية:

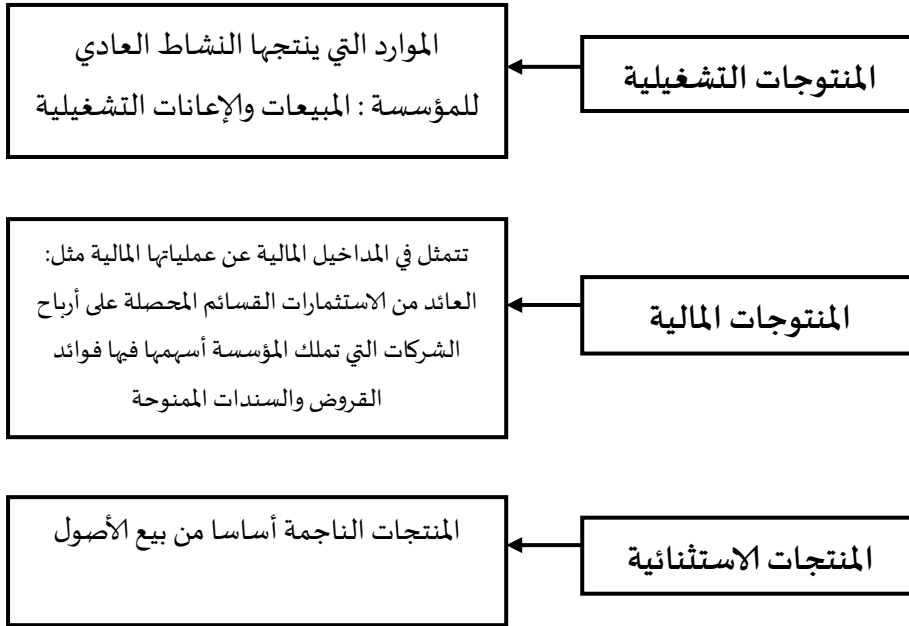


Source :

Béatrice grandguillot et Francis grandguillot, l'essentiel de l'analyse financière 2013 -2014, édition 11 , Crealino, Paris, France 2013, p16.

- المنتوجات: المنتوجات هي الإيرادات الناتجة عن نشاط المؤسسة.

الشكل الرقم (2): أنواع الإيرادات.



Source :

Belatrice grandguillot et francis grandguillot, comptabilité général, Principes généraux – opération courantes – opérations de fin exercice édition n°12 Gualino, Paris , France 2008, p43.

- النتيجة: تتمثل في الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء لدورة المحاسبة:

المنتوجات < الأعباء ربح المنتوجات > الأعباء خسارة.

يجب أن تكون النتيجة المحددة في جدول حسابات النتائج المتطابقة مع الموجودة في الميزانية أي : متساوية¹.

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الميزانية وجدول حسابات النتائج.

1- Béatrice grandguillot et Francis grandguillot, l'essentiel de l'analyse financière 2013 -2014, op, cit, P17 .

الشكل رقم (3): العلاقة بين الميزانية وجدول حسابات النتائج:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

Grandguillot Béatrice et Grandguillot francis , comptabilité généralité générale 2012-2013,
Principes généraux – opération courantes – opérations de fin exercice, édition n° 16 craralino,
Paris , France 2012, P59.

4- مشروع (SCF) يقدم نموذجين لتقديم جدول حسابات النتائج مثل ما جاء في المعيار المحاسبي (IAS1).

- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها والتي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة.
- إما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف.

1-4- حسب الطبيعة:

يتم من خلاله عرض المصروفات بحسب طبيعتها (مثال ذلك: الاهتلاكات، مشتريات، مواد أولية، مصروفات، النقل، مزايا عاملين ومصروفات إعلان...) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المؤسسة. هذه الطريقة ربما تكون سهلة في تطبيقها لأنها لا تحتاج إلى إعادة تبويب المصروفات طبقاً لوظيفتها¹.

1- أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض التقييم ومراجعة الأداء واستثمار، دار الجامعية، مصر 2005 ص 209.

الجدول رقم (3): حسابات النتائج (حسب الطبيعة) السنة المالية المقفلة N/12/31

N	البيان
	رقم الأعمال
	مبيعات من البضائع
	مبيعات من المنتجات التامة
	مبيعات المنتجات الأخرى
	خدمات أخرى
	تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ
	الإنتاج المثبت
	إعانات الإستغلال
	1- إنتاج السنة المالية
	مشتريات مستهلكة
	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- القيمة المضافة للإستغلال
	أعباء المستخدمين
	ضرائب ورسوم، والمدفوعات المشابهة
	4- الفائض الإجمالي للإستغلال
	المنتجات العملياتية الأخرى
	الأعباء العملياتية
	مخصصات الإهلاكات والمؤونات
	مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات
	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
	5- النتيجة التشغيلية
	نواتج مالية
	أعباء مالية
	6- النتيجة المالية
	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية
	مساهمات المستخدمين في النتيجة
	مجموع نواتج النشاطات العادية
	مجموع أعباء النشاطات العادية
	8- النتيجة الصافية لنشاطات العادية
	العناصر الغير عادية (نواتج) (للتوضيح)
	العناصر الغير عادية (أعباء) (للتوضيح)
	9- النتيجة غير العادية
	10- النتيجة الصافية للفترة
	الحصة من النتائج الصافية للشركات موضح المعادلة (1)
	11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة (1)
	منها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجمع (1)

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،

2-4- حسب الوظيفة:

معناه التمييز بين مختلف التكاليف من التكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية حيث يعتبر هذا المنظور حسب الوظيفة اختياريا وليس إجباريا ويتطلب وضع النظام المحاسبي في المؤسسة الذي كان شبه معدوم بالمخطط المحاسبي الوطني¹.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة:

1- جدول تدفقات الخزينة:

جدول تدفقات الخزينة أو ما يدعى بجدول تدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة لفترة معينة فرغم انه تم إيراد القوائم المالية وطريقة عرضها ضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) إلى انه تم إبراز جدول تدفقات الخزينة ضمن معيار خاص هو المعيار (IAS1) والنظام المحاسبي المالي باعتباره يسعى لتطبيق المعايير فقط اوجب على المؤسسات إبراز جدول تدفقات الخزينة ضمن كشوفها المالية.

2- مفهوم جدول تدفقات الخزينة :

هو جدول يوضح التغييرات في السيولة خلال فترة معينة يقدم مداخيل (المقبوضات) ومخارج الموجودات المالية (المبالغ المدفوعة) الحاصلة أثناء السنة المالية والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

يعد جدول التدفقات الخزينة بطريقتين طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة²:

- الطريقة المباشرة : يطلق على هذه الطريقة أيضا حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط.

1- توفيق جوادي، إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مؤتمر علمي حول الإصلاح العلمي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الموافق ل 29 و 30 نوفمبر 2011 ص 13.

2- أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر 2005، ص 289.

الجدول رقم (4): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة):

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 35.

- الطريقة الغير مباشرة: ويشار إليها بطريقة التوفيق أو التسويات، بحيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع الحسابات والنتائج والتحويل إلى صافي تدفقات النقدية مرتبطة بأنشطه التشغيل أي أن الطريقة الغير مباشرة تنطوي على إجراء التعديلات أو التسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنه لم يؤثر على النقدية.

جدول رقم (5) : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة الغير مباشرة):

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل : الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيات تحصيلات التنازل عن تثبيات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهم زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 19 25 مارس 2009، ص 36.

المطلب الثاني : التوازن المالي باستعمال النسب المالية:

أولاً : مفهوم النسب المالية :

تعني إيجاد علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية لغرض تزويد الأطراف المستفيدة بمعلومات أكثر توضيحاً ودقة وتفسيراً عن المشروع الذي نحن بصدد تقييمه، ويمكن استخدام عدد من النسب للوصول إلى الهدف من عملية التحليل كنسب المديونية ، ونسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط¹.

ثانياً : أنواع النسب المالية².

1- نسبة التوازن الهيكلي : تسمح هذه النسبة بتحديد سيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وتشمل نوعين من النسب :

- نسب التمويل: من خلال هذه النسب التمويلية نتمكن من معرفة مساهمة كل مصدر في تمويل الأصول، ويتضمن النسب التالية: نسبة التمويل الدائم، ونسبه التمويل الذاتي.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

- نسبة تحليل المديونية: وتشير هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة أو طويلة الأجل عندما يحين موعد استحقاقها، كما تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الديون لتمويل إجمالي أصولها، وتشمل هذه النسبة مجموعة من النسب الفرعية وتتمثل في نسبة الاستقلالية المالية، نسبة قابلية السداد ، نسبه طاقة الاستدانة.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

1- دريد كمال آل الشبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ط1 سنة 2007، ص 80.

2- دريد كمال شبيب، نفس المرجع ص 83.

نسبة قابلية السداد = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

نسبة طاقة الاستدانة = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

2- نسب الكفاءة: تقيس لنا هذه النسبة قدرة المؤسسة وكفاءتها وفعاليتها في إدارة أصولها وتشمل النسب الفرعية التالية: معدل دوران الأصول، متوسط فترة التحصيل، معدل دوران الأصول الثابتة.

معدل دوران الأصول = المبيعات / المخزونات

متوسط فترة التحصيل = المدينون / (المبيعات/360)

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / إجمالي الأصول الثابتة

3- نسب السيولة: و يقصدها قدرة المؤسسة على التسديد التزاماتها قصيرة الأجل و تتضمن نسبة السيولة عدة نسب فرعية و تتمثل في نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة.

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزونات / القروض قصيرة الأجل

نسبة التداول = الأصول المتداولة / القروض قصيرة الأجل

4- نسبة المردودية: وتبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج وذلك من خلال الاستثمار الموارد في حياة الموجودات من اجل ممارسة نشاط معين وتحديد الأثر المترتب عن استخدام أصول معينة أو خصوم ومن أهم نسبها: المردودية المالية.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المبحث الثالث: مساهمة عملية التمويل في تحقيق التوازن المالي.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي:

- رأس المال العامل¹:

يمثل واحدة من تقنية التحليل المالي ويعتبر كوسيلة لقياس التوازن المالي ووجوده في المؤسسة يعبر عن مدى التوازن المالي فيها وينطلق من قاعدة عامة هي قاعدة التوازن المالي الأدنى والتي تنص على انه لا بد من أن تكون مساواة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة الصافية، أي أن الأموال الدائمة يجب أن تكون قادرة على تمويل الاستثمارات الصافية كما أن الأموال المتداولة يجب أن تتساوى مع الديون قصيرة الأجل.

لكن رأس المال العامل يتجاوز هذه القاعدة ويكون موجبا عندما تكون الأموال الدائمة اكبر من استثمارات الصافية أو عندما تكون الأصول المتداولة اكبر من الديون قصيرة الأجل فمن المفروض في هذه الحالة عدم وجود أية صعوبة مالية في تسديد ديون المؤسسة وبصفة عادية لكن في الحياة العادية العملية قد تكون هناك رؤوس أموال لكن تتميز بصفة أنها بطيئة الدوران ولاسيما في الأصول الاقتصادية غير الطبيعية، حيث انه هذا التباطؤ يؤدي إلى التأخير أو الصعوبة في تسديد الديون الواجبة الدفع في أجالها المحددة مما يعرض المؤسسة إلى خنق مالي، لا يجب على المؤسسة أن توفر فائضا من الأموال الدائمة والذي بدوره يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة وهو ما يسمى "رأس المال العامل".

الذي هو عبارة عن "قسم من رأس المال الدائم الذي يستعمل لتمويل رأس المال المتداول و يعتبر احتياطا لضمان تمويل الاستغلال، أي تمويل القسم غير الثابت من الأصول"²، أو رأس المال العامل "يمثل على انه الفائض من أموال الدائمة عن الأصول الثابتة كما أن رأس المال العامل للنموذج يمثل الاحتياج التمويل الذي تتطلبه دوره الاستغلال"³.

1- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التفسير المالي الإدارة المالية، دار وائل، الطبعة الثانية، الجزء الأول 2011 ص 102.

2- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص. 45.

3- P08 (1) « R.Lauvand fonds de roulement et politique financiere » PIÈRE CONSO.

4- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ص. 111.

1- أنواع رأس المال العامل 4: بإمكاننا التمييز بين عدة أنواع لرأس المال العامل نذكر منها:

1-1: رأس المال العامل للصافي (الدائم) : هو عبارة عن فرق بين ما بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة أو الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل إذ أن " رأس المال الصافي يحتوي على حصة رؤوس الأموال الدائمة والموجهة للتمويل دوره الاستغلال وهو يعرف على انه نتيجة قدرة المؤسسة على التمويل دورتها الاستغلالية بواسطة رؤوس الأموال الدائمة"¹.

ويمكن حسابه من أعلى وأسفل الميزانية كما يلي:

من أعلى الميزانية: رأس المال الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.
من أسفل الميزانية: رأس المال الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.
شكل رقم (4): كيفية حساب رأس المال العامل الدائم.

تمويل طويل المدى	}	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الدائم
		الأموال الدائمة	
تمويل قصير المدى	}	رأس المال العامل الدائم	الأصول المتداولة
		الديون قصيرة الأجل	

المصدر: من إعداد الطالب.

التعليق: من خلال الشكل رقم (4) الذي يوضح لنا طرق حساب رأس المال العامل الدائم بطريقتين والطريقة الأولى المتمثلة في حساب رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية وذلك بتغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة والباقي يمثل لنا رأس المال العامل الدائم للتمويل طويل المدى أما الطريقة الثانية فتتمثل في حساب رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية وذلك بتغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل والباقي متمثل في رأس المال العامل الدائم للتمويل قصير المدى.

2-1- رأس المال العامل الخاص²: وهو المقدار الإضافي أو الفائض من رؤوس الأموال الخاصة عن طريق تمويل الأصول الثابتة وبمعنى آخر وذلك الجزء الذي تكون درجة استحقاقه معدومة حيث يوجه إلى تمويل جزء من عناصر الأصول التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ويمكن حسابه بالمعدلات التالية:

1- محمد بشير عطية، القاموس الاقتصادي، ص 357.

2- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 48.

- مال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - الديون طويلة الأجل
 - رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموعة ديون (القصيرة والطويلة الأجل).
 - رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الاستثمارات الصافية (أو الأصول الثابتة).
- التعليق: من خلال هذه المعادلات يتضح انه إذا كان رأس المال العامل الخاص اقل من الصفر (<0) هناك جزء من القيمة الثابتة مغطى بالديون طويلة الأجل وتعتبر هذه الوضعية العادية بالنسبة للمؤسسة لكنها قد تكون خطيرة على المدى البعيد هذا في حالة ما إذا كانت مده اهتلاك هذه الاستثمارات اكبر من موعد تسديد الديون المتوسطة والطويلة الممولة بها.

1-3- رأس المال العامل الإجمالي (الأصول المتداولة)¹: ويقصد به مجموع عناصر الوصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة ويعبر عنه بالعلاقات التالية:

- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة
 - رأس المال العامل إجمالي = مجموع الأصول الحقيقية - الأصول الثابتة
 - رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الدائم + الديون قصيرة الأجل.
- 1-4- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي)²:

وهو عبارة عن مجموعة الخصوم المستحقة بخلاف السلفات المصرفية (الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل) التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو إجمالي الأصول المتداولة ويمكن حسابه على النحو التالي:

- رأس العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - النتيجة الصافية.
- رأس العامل الأجنبي = مجموع (الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل).

ويمكن توضيح أنواع مصادر واستنفاد رأس المال العامل في الشكلين:

المطلب الثاني : الحالات المختلفة لرأس المال العامل³:

1-2- رأس المال العامل المهدوم: وهي تعبر عن حالة من التوازن المالي الأدنى ويعبر عنها بالعلاقة (الأصول المتداولة = الديون قصيرة الأجل) في هذه الحالة الأموال الدائمة تغطي جميع الأصول الثابتة.

1- ناصر الدادي عدون، مرجع نفسه، ص 49.

2- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 49.

3- ناصر الدادي عدون، المرجع نفسه، ص 50 - 51.

إلا أن هذه الحالة يمكن أن تخلق للمؤسسة بعض المشاكل المالية الخاصة عندما تكون هناك تذبذبات في دورة استغلالها والتي ينجم عنها عدم المطابقة بين الالتزامات من جهة والسيول من جهة أخرى وهذا النوع الأول من رؤوس الأموال يظهر في حالة التسيير المالي الأمثل للمؤسسة.

2-2- رأس المال العامل الموجب: أي أن الأصول المتداولة فيه أكبر من الديون قصيرة الأجل نلاحظ أن هناك فائض في السيولة قاصرات الأجل ويمكن أن تكون هذه الوضعية ملائمة.

2-3- رأس المال العامل السالب: يعبر عن حالة ما تكون الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل في هذه الحالة السيولة الاحتمالية لا تغطي جميع المستحقات المالية وعليه فإن المؤسسة ستواجه صعوبات كبيرة خاصة في ما يخص جانب التوازن المالي للمؤسسة.

- مزاي رأس المال العامل: هناك العديد من المزايا التي يتميز بها رأس المال العامل نعددها في ما يلي:

- يعتبر مؤشر ومن أهم المؤشرات الدالة على التوازن المالي.
- تأمين السيولة النقدية الكافية للمؤسسة وهذا يمكن توقعه مسبقا في ما إذا كانت الأمور المالية تسير بشكل طبيعي في المؤسسة.
- تمويل الحد الأدنى المطلوب للمخزون اللازم للمؤسسة أو من النقود أو من الذمم وكذلك الحسابات المتعلقة بممارسة نشاط المؤسسة بفعالية.
- يشكل ضمانا للسيولة و بالتالي يتحكم في تحديد مستوى الخزينة.
- يعتبر هامش يستعمل لمواجهة الصعوبات في المجال الخاص بالمؤسسة.
- يضمن استمرار المؤسسة دون التأثر بالتقلبات الموسمية.

- احتياجات رأس المال العامل:

إن مشاركة الاستخدامات المتداولة والمتمثلة في المخزونات والحقوق (المدينون) في عملية الاستحقاق تستوجب توافر وتوفير موارد قصيرة الأجل لتمويلها إلا أن المصادر في بعض الأحيان تكون غير كافية وهذا يتطلب من المؤسسة البحث عن جزء آخر مكمل للتغطية بما يسمى باحتياج رأس المال العامل.

1 - مفهوم احتياجات رأس المال العامل¹:

انبثق مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل من خلال الإشكالية التي طرحت حول تغطية الاحتياج التمويلي لدورة الاستغلال، فنشاط المؤسسة الاستغلالية توجب عليها حيازة وتوفير مجموع من العناصر وهي المخزونات والمدينون -- كما ذكرناها سابقا -- وهذه العملية توجد مصادر قصيرة الأجل لكنها متجددة وهي الديون الممنوحة من الموردين والتسبيقات أيضا الممنوحة هذه المصادر تمويل الجزء من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن

تحدد في دورة نشاطها أي عليها أن تغطي مخزوناتهما مع مديونياتها المتمثلة في احتياجات الدورة بالديون قصيرة الأجل والتي تعبر عن موارد الدورة، وإذا هناك فرق موجب فهو يعبر عن حاجة المؤسسة لموارد أخرى تزيد مدتها عن دورة أخرى وهي تسمى باحتياجات الدورة وكذلك في ما يخص السلفات المصرفية التي تطرح من الديون قصيرة الأجل.

2- خصائص احتياجات رأس المال العامل: يمكن تلخيص الخصائص الأساسية لاحتياجات رأس المال العامل فيما يلي:

- هيكلية أي يتوقف إلا على العناصر الداخلية للمؤسسة، بعيدا عن مدة التخزين، علاقة المؤسسة بالمحيط وسياسة الائتمان.

- دائم ما دامت المؤسسات تنتج فهي في احتياج دائم لرأس المال العامل وهذا الأخير لا يزول إلا بتوقف المؤسسة عن قيامها بالنشاط العادي لها.

- متعلق بمستوى النشاط في الاحتياج جد متأثر بالتغيرات التي تحدث على مستوى النشاط، إذ أن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل بنفس الاتجاه وإذا كان هذا الآخر متقلب دوريا فهو يسجل تغيرات فورية بنفس قيمة النشاط.

3- أسباب تغير احتياج رأس المال العامل²: يحسب الاحتياج في رأس المال العام انطلاقا من تحليل الميزانية فهو يمثل الفرق بين احتياجات دورة الاستغلال وموارد نفس الدورة وتتجسد احتياجات دورة الاستغلال في عناصر الأصول المتداولة ونقص ذلك المخزون بجميع أنواعه وجميع حقوقه، أما موارد دورة الاستغلال فتتجسد في الالتزامات قصيرة الأجل إن الطبيعة التكتيكية للاحتياج في رأس المال العامل تجعلنا لا نستطيع معرفة أسباب تغيره وعليه لا بد من التطرق إلى التحليل وظيفية الإنتاج من خلال المدخلات من مواد أولية وبدعامة ومصاريف عامة والمخرجات المتاحة،

1- تبر زغود محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، ورقة 2009، ص 45

2- تبر زغود، مرجع سابق، ص 47.

وابرز الأسباب المؤدية إلى التغيير هي:

♦ تغيرات المخزون: تتعلق بسرعة دوران المخزون بهيكل المخزون أي بالمخزون في مختلف مراحل إنتاجه ويمكن له أن يتخذ عدة أشكال مخزون لإعادة بيعه على حاله، مخزون مواد ولوازم استهلاكية أو مخزون إنتاج (من إنتاج وسيط وإنتاج خام) أو إنتاج قيد التنفيذ، ومن هنا نلاحظ أن كل المؤسسات مهما كان تصنيفها في ما يخص الإنتاج لرأس المال العام الأكبر منهم مقارنة بنوع المؤسسات التجارية خاصة التي تخصص فائضا كبيرا هي التي لها احتياج كبير كما أن زيادة المخزون من العوامل المؤثرة ايجابيا على الاحتياج لرأس المال العامل.

♦ الديون على الزبائن: يتغير الاحتياج من رأس المال العامل حسب طبيعة مختلف الديون وسرعة دورانها أن الزيادة في المديونية وتسديد المؤسسة لقرض قصير الأجل يتعلق بالاستغلال، يعتبران عاملان يؤثران بصفة ايجابية في الاحتياج لرأس المال العامل والعكس، هذين العاملين يعدلان المستوى الاحتياج في رأس المال العامل بين حدين هما:

- الحد الأدنى: هو عندما تفرض سياسة المؤسسة منح اقل نسبة ممكنة من التسهيلات لزيائن هذه السياسة تؤدي إلى تقليل مستوى المبيعات وفي نفس الوقت تقلل خطر عدم تجديد للزيائن.

- الحد الأقصى: وتمثل الحالة العكسية للحالة السابقة (حالة الحد الأدنى).

توجد بين الحدين منطقة فاصلة وحقق فيها المرادوية المرجوة ويقلد فيها خطر عدم التجديد ويحسب الاحتياج في رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياج الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

بحيث:

$$\text{احتياج الدورة} = \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحصيل.}$$

$$\text{موارد الدورة} = \text{الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية.}$$

خلاصة:

إن دراسة توازن المالي يهدف أساسا للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالة عسر المالي، وذلك من خلال توفير هامش الأمان والمتمثل في رأس المال العامل والذي يوجه بدوره لتغطية احتياجات المؤسسة الذي يرتبط بدوره استغلال المؤسسة والفرق بينهما يتمثل في الخزينة التي تعتبر من أهم مؤشرات العامة للتوازن المالي للمؤسسة.

إن تحليل التوازنات تكون لسنة واحدة أي ما يعرف بالتحليل الساكنة لكن هذا لا يعبر بصورة واقعية تماما عن تطورات التوازن المالي للمؤسسة لزيادة التعمق أكثر لابد من التحليل الديناميكي الذي يعتمد على التحليل المختلف التدفقات المؤسسة ويميز بين تدفقات التي تؤثر على النتيجة والتدفقات التي تعتبر من قيم الأصول والخصوم والتي تتم دراستها من خلال جدول الموارد والاستخدامات كما يمكن أن يستعين المسير المالي لنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية في الفصلين السابقين للتحليل المالي و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ،سوف نقوم في هذا الفصل بتسليط بعض أدوات و طرق المعالجة للتحليل المالي التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من المؤسسة من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى هذه المؤسسة ، ووقع اختيارنا على هذه المؤسسة نظرا لتوفرها على قوائم مالية يمكن استخدامها في التحليل المالي.

وبعد جمع المعلومات التي تخدم هذه الموضوع من المؤسسة ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة ميناء مستغانم .
- المبحث الثاني: عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم.
- المبحث الثالث : دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم.

المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة ميناء مستغانم :

تعتبر مؤسسة ميناء مستغانم حاليا من أكبر المؤسسات العمومية، وذلك بفضل الموقع الجغرافي الإستراتيجي للميناء، وخصائص ومميزات وسياسات المؤسسة التي عرفت تطورا منذ نشأتها إلى الوقت الراهن.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم:

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم:

كان خليجا صخريا حادا يمتد بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة إستخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سُمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 م بـ "مرسى الغنائم". ومن هنا سميت المدينة "مستغانم". في سنة 1848 م، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881 م، إنطلق أول مشروع لهيئة الميناء في سنة 1882 م وبعد ثلاث سنوات أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة، تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890 م و 1904 م إنتهت بميلاد أول حوض للميناء .

بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941 م، تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 م وبداية 1959 م، منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكلا ليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أن هي شجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة. الأنماط.



Mosta _ Port 1960

الفرع الثاني: نشأة مؤسسة ميناء مستغانم :

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية إقتصادية/ شركة ذات أسهم EPE/ EPM/ Spa أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-87 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982 م .

ورثت مؤسسة الميناء، إبتداء من شهر نوفمبر 1982 م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحلّ (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلّة أيضا (SONAMA)، كما أسندت إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبل للشركة الوطنية للملاحة (CNAN) فأصبح دورها منوطا بما يلي:

- تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.

- إحتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989 م شقّت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الإستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع إجتماعي إلى شركة عمومية إقتصادية/ شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORIS، تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 101-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 م والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 م والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988 م.

أنيط إلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية:

- إستثمار وتطوير ميناء مستغانم

- إستغلال الآلات والإنشاءات المينائية

- إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية

- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين

- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية

- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها

- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة

بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008، تم رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج.

في شهر جانفي 2004، تم إنشاء مؤسسة تسيير موانئ وملاحي صيد مستغانم في حقبة شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم.

ولدت هذه المؤسسة بموجب إنعقاد مجلس الحكومة في 13 أوت 2003 المكرس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد وبمقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" وبمقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتثمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضى الإجتماع العام الإستثنائي للمؤسسة.

الفرع الثالث: الموقع الجغرافي لمؤسسة ميناء مستغانم :

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و 56° شمالا و خطي طول 00° و 05° شرقا .

- كاسرة الأمواج: بطول 1830م.
- المدخل البحري للميناء: شمالي غربي بعرض 100 م وعمق 12م

1- الأحواض:

- الحوض الأول: بمساحة مائية تقدر بـ 14 هكتار وعمق يتراوح بين 6,77 م و 8,17م
- الحوض الثاني: بمساحة مائية تقدر بـ 16 هكتار وعمق يتراوح بين 6,95 م و 8,22م

2-الأرصفة: تحوي 10 محطات رسو بطول كلي يصل إلى 1 296 متر خطي مقسمة كما يلي:

- الرصيف الشمالي الشرقي: 117 متر خطي (المحطة 0)
- رصيف المغرب: 412 متر خطي (المحطة 1، 2 و 3)
- الرصيف الجديد: 217 متر خطي (المحطة الجديدة 1 و 2)
- رصيف الاستقلال: 270 متر خطي (المحطة 4 و 5)
- الرصيف الجنوبي الغربي: 280 متر خطي (المحطة 6 و 7)

3-أرضية التخزين: بمساحة 44.430 م

4- مرأب السيارات: بمساحة 24.000 م

5- مرأب الحاويات: بمساحة 15 000 م وقدرة معالجة 15 000 حاوية سنويا

6- المخازن: عددها 16 مخزن بمساحة 7 455 م، تستخدم ثمانية مخازن (8) لأغراض تجارية

7- طرق المواصلات:

- الطريق الأرضي: 4 885 متر خطي.
- السكة الحديدية: 3747 متر خطي (كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة).
- تستخدم مؤقتا لنقل الحبوب، الأنابيب المعدنية، ثفل قصب السكر (...).

جدول رقم (6) معلومات تقنية عن الميناء

التخصص	عمق الرسو	محطات	طول الرسو	محطات الرسو	الأحواض	أسماء الأرصفة		
سفن خدمة المرافق	4.50		80	Y	الحوض الأول	الرصيف الشمالي الشرقي		
	6.77		117	O			زفت + بضائع مختلفة	
سكر أصهب + بضائع مختلفة	7.62		139	1		رصيف المغرب		
	7.62		139	2				بضائع مختلفة
	7.62		134	3				بضائع مختلفة
حبوب + بضائع مختلفة	7.62		135	4		رصيف الاستقلال		
	8.17		135	5				حبوب + بضائع مختلفة
	5.00		80	X				سفن خدمة المرافق
سفن الإداء + بضائع مختلفة	7.98		108	NP 1		الحوض الثاني	الرصيف الجديد	
	7.18		109	NP 2				بضائع مختلفة
سفن الإداء	6.20		69	NP	رصيف سفن الإداء			
خمر غير موضَّب + بضائع مختلفة	6.95		140	6	الرصيف الجنوبي الغربي			
	8.22		140	7				بضائع مختلفة
سفن الصيد	4.50		430	En Activité	رصيف الصيد			

جدول رقم (7)-معلومات عن محطات الإرساء

عدد محطات الإرساء	طول الأرصفة	المعايير المتفقة عليها	قيمة النقص	مساحة التخزين الحالية	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص
10	1.296م	1.500م	م -204	2م 44.430	200.000 م ²	م ² -155.570

المطلب الثاني: أهداف ومميزات مؤسسة ميناء مستغانم

من خلال هذا المبحث سنعرض اهم النقاط التي تهدف اليها مؤسسة ميناء مستغانم و ابرز المميزات التي تتصف بها.

الفرع الأول: أهداف مؤسسة ميناء مستغانم:

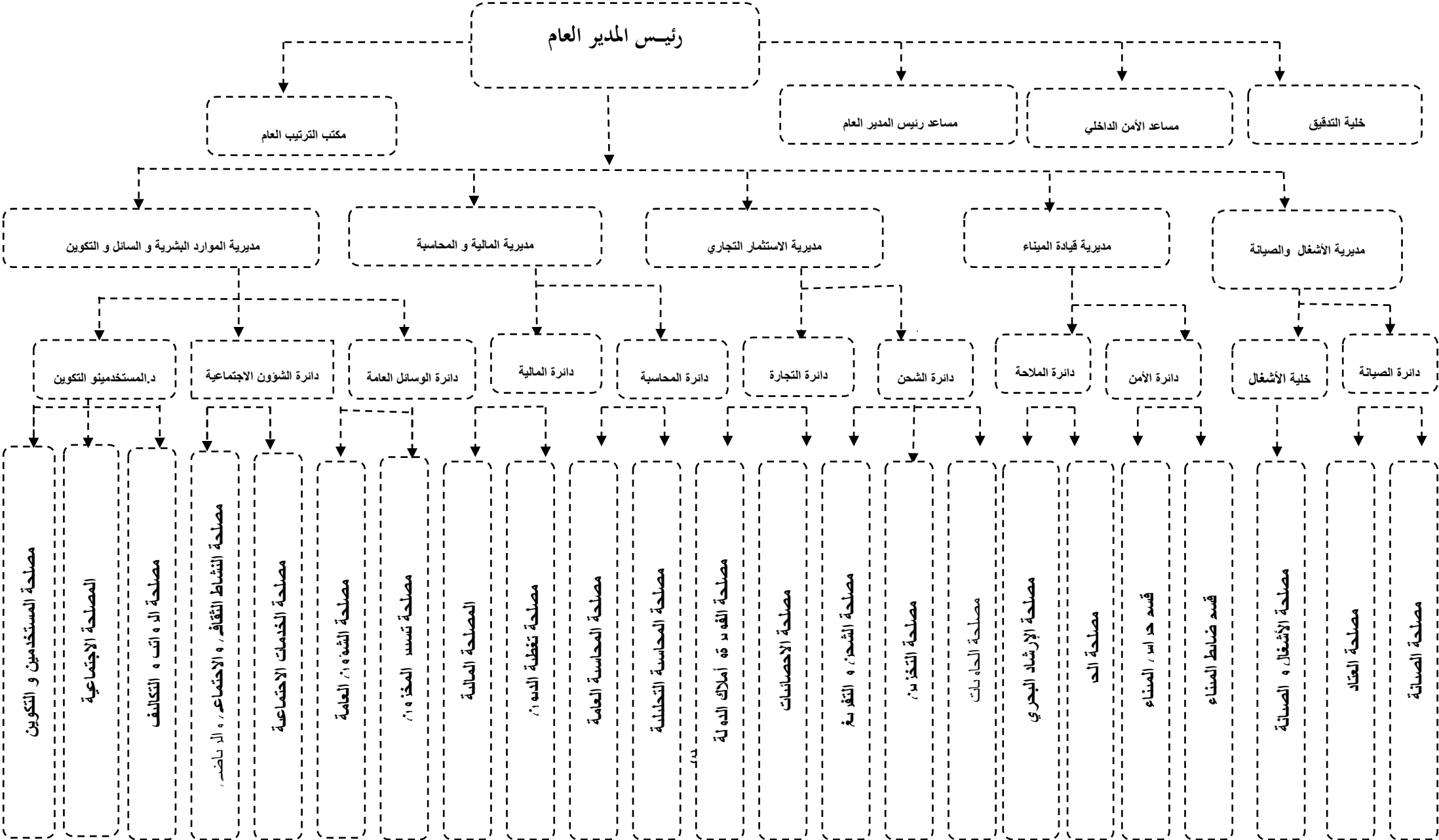
- ✓ تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.
- ✓ تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية).
- ✓ كون الأذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ تسيير أملاك الدولة.
- ✓ تسيير الاستثمار و تطوير ميناء مستغانم.
- ✓ استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية.
- ✓ تنفيذ أشغال الصيانة و التهيئة و تجديد البنيات الفوقية للميناء.
- ✓ إصدار برنامج أشغال الصيانة و التهيئة و خلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين.
- ✓ تنفيذ عمليات الشحن و التفريغ و التشوين المينائية.
- ✓ تنفيذ عمليات القطر و الإرشاد و الرسو...الخ.
- ✓ تنفيذ كل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، و العقارية المرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالهدف الاجتماعي.

الفرع الثاني: مميزات مؤسسة ميناء مستغانم :

- ✓ موقع جيو إستراتيجي هام.
- ✓ وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية.
- ✓ محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة.
- ✓ إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب، السكر، الخمور وناقلات الزيت.
- ✓ قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة.
- ✓ حماية جيدة للبضائع.
- ✓ تنوع طرق تسليم البضائع (السكة الحديدية، الطريق الأرضي والمساحلة الوطنية).

شكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة الميناء

الفرع الثالث: عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.



المبحث الثاني : عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة ميناء مستغانم

المطلب الأول : عرض الميزانية للسنتين 2015/2014

أولا : ميزانية الأصول لسنة 2015/2014 :

الجدول رقم (01) : الميزانية الأصول 2015/2014 :

الصافي 2014	2015			ملاحظة	الأصول
	الصافي	الاهتلاك والمؤونات	الإجمالي		
-	-	-	-		أصول غير جارية :
140 389,96	129 166,67	140 833,33	270 000,00	(1.1)	- فارق بين الإقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي.
1201550794,98	1113190956,99	1260490786,82	2373681743 ,81	(2.1)	- تثبيطات غير مادية . - تثبيطات مادية
-	-	-	-		- أراضي
400681741,00	373766490,08	98587641,71	472354131,79		- مبانى .
800869053,98	739424466,91	1161903145,11	1901327612,02		- تثبيطات مادية أخرى .
-	-	-	-		- تثبيطات الممنوح امتيازها.
5645710,42	-	-	-	(3.1)	- تثبيطات جاري إنجازها .
18198143,54	20000000,00	-	20000000,00	(4.1)	- تثبيطات مالية .
-	-	-	-		- سندات موضوعة موضوع المعادلة
-	-	-	-		- مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها.
-	-	-	-		- سندات أخرى مثبتة.
18198143,54	20000000,00	-	20000000,00		- قروض وأصول أخرى غير جارية.
-	-	-	-		- ضرائب مؤجلة عن الأصل.
33314516,84	33314516,84	-	33314516,84	(5.1)	
1258849555,74	1166634640,50	1260631620,15	2427266260,60	(1)	مجموع الأصول الغير جارية
					أصول جارية :
20486070,80	33472899,49	75998755,35	109471654,84	(1.2)	- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
54605415,66	113896956,74	77699234,38	191596194,12	(2.2)	- ديون دائنة واستخدامات مماثلة
49829181,46	109662813,74	24533814,07	134216627,81	(1.2.2)	- الزبائن .
-	-	-	-		- المدينون الآخرون
-	-	-	-		- الضرائب وما شابهها
4776234,00	4214146,00	53165420,31	57379566,31	(2.2.2)	- ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
-	-	-	-		- الموجودات وما شابهها .
648311991,50	1309234925,71	-	1309234925,71	(3.2)	- الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية
350000000,00	800000000,00	-	800000000,00	(1.3.2)	- الخزينة
298311991,50	509234925,71	-	509234925,71	(2.3.2)	
723403477,96	1456604784,94	153697989,73	1610302774,67	(2)	مجموع الأصول الجارية
1982253033,7	2623239425,44	1414329609,88	4037469035,32		المجموع العامل للأصول

ثانيا : ميزانية الخصوم الجدول رقم (02) :

2015	2014	الملاحظة	الخصوم
500 000 000,00	500 000 000,00	(3.1)	- رؤوس الأموال الخاصة: رأس مال الصادر
-	-		رأس مال غير المستعان به
878 508 674,74	721 845 567,30	(3.2)	علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة). فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة .
-	-		
-	-		
312 971 477,07	263 549 087,23	(3.3)	نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع) رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد. حصة الشركة المجمدة . حصة ذوي الأقلية .
1 691 480 151,81	1 485 394 654,53	(3)	المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية :
2 293 463,83	-	(4.1)	قروض وديون مالية
-	-		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
-	-		ديون مدينة وأخرى غير جارية
525 753 244,03	195 078 096,80	(4.2)	مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا
528 046 707,03	195 078 096,80	(4)	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم غير الجارية
2 293 463,83	-	(4.1)	قروض وديون مالية
-	-		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
-	-		ديون مدينة وأخرى غير جارية
525 753 244,03	195 078 096,80	(4.2)	مؤونات و منتجات ثابتة سلفا
528 046 707,03	195 078 096,80	(4)	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
17 947 409,59	24 854 625,57	(5.1)	موردون وحسابات ملحقة
135 488 022,72	85 257 044,40	(5.2)	ضرائب
250 277 133,46	301 780 282,37	(5.3)	ديون مدينة أخرى، خزينة سلبية .
-	-		
403 712 565,77	301 780 282,37	(5)	مجموع الخصوم الجارية (3)
2 623 239 425,44	1 982 253 033,70		المجموع العام للخصوم

المطلب الثاني : عرض حساب النتائج للسنتين 2014/2015 ، الجدول رقم (03) :

ن_1	ن	ملاحظة	
1 144 245 423,41	1 641 135 288,41	01	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
1 144 245 423,57	1 641 135 288,41		1- إنتاج السنة المالية
34 573 983,49	35 874 044,31	02	المشتريات المستهلكة
45 387 684,21	39 735 324,64	03	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
79 961 667,70	75 609 368,95		2- استهلاك السنة المالية
1 064 283 755,87	1 565 525 919,46	04	3- قيمة الاستغلال المضافة (2_1)
447 744 673,77	654 479 095,62	05	أعباء العاملين
35 580 309,95	44 063 671,89	06	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
580 958 772,15	866 983 151,95	07	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
8 726 862,50	2 322 663,78	08	المنتجات التشغيلية الأخرى
2 474 610,54	3 864 775,19	09	الأعباء التشغيلية الأخرى
264 115 022,17	458 175 487,08	10	المخصصات الاهتلاكات والأرصدة
29 741 759,02	18 413 405,08	11	استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
352 837 760,96	425 678 958,54		5- النتيجة التشغيلية
8 346 819,01	15 065 198,05	12	المنتجات المالية
250 000,00		13	الأعباء المالية
8 096 819,01	15 065 198,05		6- النتيجة المالية
360 934 579,97	440 744 156,59		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)
97 543 193,14	127 772 679,52	14	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
- 157 700,40		15	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
1 191 060 864,10	1 676 936 555,32		مجموع منتجات الأنشطة العادية
927 511 776,87	1 363 965 078,25		مجموع أعباء الأنشطة العادية
263 549 087,23	312 971 477,07		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية _ المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية _ الأعباء (يطلب بيانها)
		(63)	9- النتيجة غير العادية
263 549 087,23	312 971 477,07		10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجمع المدمج ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المبحث الثالث : دراسة وتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم :

بعد تعرفنا على مؤسسة ميناء مستغانم في المبحث الأول سوف نقوم في هذا المبحث بتحديد الوضعية المالية لها باستخدام بعض أدوات التحليل المالي المذكورة في الجانب النظري.

المطلب الأول: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية لسنة 2015/2014 :

جدول رقم (04) : التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014 :

النسبة	العلاقة	2014
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	الأصول المتداولة الديون قصيرة الأجل	$2.40 = \frac{723\,403\,477,96}{301\,780\,282,37}$
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزون) / الديون قصيرة الأجل	$2.33 = \frac{20\,486\,070,80 - 723\,403\,477,96}{301\,780\,282,37}$
نسبة السيولة الجاهزة	النقديات / ديون قصيرة الأجل	$0.99 = \frac{298\,311\,991,50}{301\,780\,282,37}$
نسبة الملائمة	مجموع الأصول مجموع الديون	$3.99 = \frac{1\,982\,252\,033,70}{496\,858\,379,17}$
رأس المال العامل	الأصول قصيرة الأجل - الديون / قصيرة الأجل	$= \frac{301\,780\,282,37 - 723\,403\,477,96}{421\,623\,195,59}$
نسبة هامش الربح	الفائض الإجمالي للاستغلال رقم الأعمال	$0.51 = \frac{580\,958\,772,15}{1\,144\,245\,423,57}$
نسبة الربح الصافي	النتيجة الصافية للسنة المالية رقم الأعمال	$0.23 = \frac{263\,549\,087,23}{1\,144\,245\,423,57}$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (05): التحليل بواسطة النسب لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2015 :

النسبة	العلاقة	2015
نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$3.61 = \frac{1\,456\,604\,784,94}{403\,712\,565,77}$
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزون)}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	$3.53 = \frac{33\,472\,899,49 - 1\,456\,604\,784,94}{403\,712\,565,77}$
نسبة السيولة الجاهزة	النقديات / ديون قصيرة الأجل	$1.26 = \frac{509\,234\,925,71}{403\,712\,565,77}$
نسبة الملائمة	$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$	$2.82 = \frac{2\,623\,239\,425,44}{931\,759\,273,63}$
رأس المال العامل	$\frac{\text{الأصول قصيرة الأجل - الديون}}{\text{قصيرة الأجل}}$	$\frac{403\,712\,565,77 - 1\,456\,604\,784,94}{1\,052\,892\,219,17}$
نسبة هامش الربح	$\frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	$0.53 = \frac{866\,983\,151,95}{1\,641\,135\,288,41}$
نسبة الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة المالية}}{\text{رقم الأعمال}}$	$0.19 = \frac{312\,971\,477,07}{1\,641\,135\,288,41}$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- التعليق :

1- نسبة السيولة العامة (Current Ratio) : توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل (تسديد فواتير الكهرباء والغاز الماء، تسديد الرواتب والأجور تسديد ديون الموردين ومنح القروض القصيرة الأجل.

وبما انه كلما ارتفعت هذه التسمية عن الواحد الصحيح كلما دل على أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويلاحظ مما سبق أن السيولة العامة للسنتين 2014 و 2015 كلها تزيد عن الواحد الصحيح مما يدل أن مؤسسة ميناء مستغانم في وضع مالي جيد على المدى القصير، الأمر الذي يسمح لها بتسديد كل التزاماتها على المدى القصير.

2- نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio) : تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأصول الجارية مخفضة بالمخزون والالتزامات الجارية، وبالخصوص فهي تدل على العلاقة الموجودة بين الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية مقابل قيمة الالتزامات الجارية وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على أن المؤسسة في وضع مالي جيد يسمح لها بتسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون الاعتماد على الإيرادات التي تأتي من عملية بيع المخزون (مبيعات البضائع).

ومن خلال الجدول رقم 4 و 5 فقد لاحظنا في مؤسسة ميناء مستغانم أن هذه النسبة تزيد عن الواحد الصحيح في كلا السنتين 2014 و 2015 مما يدل على أن نسبة السيولة للمؤسسة في تزايد أي 2.33 ثم 3.53.

3- نسبة السيولة الجاهزة (Cash Ratio) : نسبة النقدية (وتسمى أيضا نسبة الأصول النقدية) هي نسبة النقدية للمؤسسة والأصول النقدية مكافئة لها إلى مجموع الخصوم. وتدل هذه النية على حجم الأموال المتاحة التي تستطيع سداد الخصوم الحالية. وتستخدم هذه النسبة من قبل الدائنين المحتملين كمقياس لسيولة المؤسسة و قدرت هذه السيولة على تغطية الديون القصيرة الأجل.

وبلاحظ من الجدولين رقم 4 و 5 أعلاه أن هذه النسبة موجبة بالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم في كلا السنتين حيث بلغت 0.99 في سنة 2014 ثم ارتفعت إلى 1.26 في سنة 2015 هذا ما يدل على تسيير داخلي جيد في الخزينة.

4 - نسبة الملائمة العامة (Debt Ratio): وهي تمثل العلاقة بين إجمالي أصول المؤسسة وإجمالي التزاماتها وكلها زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دل على أن المؤسسة في وضع مالي جيد على المدى الطويل، تقيس هذه النسبة النفوذ المالي للمؤسسة، وتعتبر المؤسسات التي لديها مستويات أعلى من الالتزامات الديون مقارنة مع الأصول ذات مديونية عالية وأكثر خطورة بالنسبة للمقرضين.

ومن خلال الجدولين 4 و 5 أعلاه فيلاحظ أن هذه النسبة تساوي 3.99 في سنة 2014 و 2.82 في سنة 2015 مما يدل على أن مؤسسة ميناء مستغانم في وضع مالي جيد على المدى الطويل بالرغم من أن هذه النسبة انخفضت من 3.99 إلى 2.82.

5- رأس المال العامل (Working capital) : يدل رأس المال العامل على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل فكلما كان الفرق بين الأصول القصيرة الأجل للمؤسسة أكبر من التزاماتها الجارية كلما دل هذا على أن المؤسسة باستطاعتها تسديد كل ديونها القصيرة الأجل فمثلا إذا كان للمؤسسة أصول قصيرة الأجل مساوية لالتزاماتها القصيرة الأجل فهذا يعني أن رأس المال العامل غير موجود، وبالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم فإن رأس المال العامل موجود وقد بلغ 195.59 623 421 سنة 2014 ثم ارتفع ليصل إلى 219.17 892 1052 سنة 2015 ما يدل على أن المؤسسة في وضع مالي جيد يسمح لها بتمديد التزاماتها قصيرة الأجل.

6- نسبة هامش الربح (Margin Profit): هذه النسبة تدل على مدى مساهمة المبيعات (إيرادات المبيعات) في تغطية تكاليف البيع، وللاحظنا في مؤسسة ميناء مستغانم أن هذه النسبة تعد جيدة بالنسبة للسنتين وتطورت ما بين السنتين، حيث أن إيرادات المبيعات في السنتين غطت كل تكاليف البيع.

7- نسبة الربح الصافي (profit Net Ratio): تعني هذه النسبة مساهمة كل دينار واحد من المبيعات في تحقيق صافي الربح، وبالنسبة لمؤسسة ميناء مستغانم وجدنا أن كل دينار كمبيعات يحقق 0.23 ربح الصافي سنة 2014 و 0.19 سنة 2015.

المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة المقارنات وبيان التغيرات و الاتجاهات 2014 – 2015 .

الجدول رقم (06): التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014 – 2015 :

العناصر	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول:	1 982 253 033,70	2 623 239 425,44	640 986 392,00	% 32,33
الأصول الثابتة	1 258 849 555,74	1 166 634 640,50	- 92 214 915,00	% - 7,33
قيم الاستغلال	20 486 070,80	33 472 899,49	12 986 828,69	% 63,39
القيم المحققة	54 605 415,66	113 896 956,74	59 291 541,04	% 108,6
القيم الجاهزة	648 311 991,50	1 309 234 925,71	660 922 933,50	% 101,95
الخصوم :				
الأموال الخاصة	1 485 394 654,53	1 691 480 151,81	206 085 497,00	% 13,87
ديون طويلة الأجل	195 078 096,80	528 046 707,03	332 968 610,23	% 170,68
ديون قصيرة الأجل	301 780 282,37	403 712 565,77	101 932 283,40	% 33,78

المصدر: من إعداد الطالب.

جدول رقم 07 : التحليل العمود (الراسي) لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2014 – 2015 :

العناصر	المبالغ		النسب	
	2014	2015	2014	2015
الأصول :	1 982 253 033,70	2 623 239 425,44	% 100	% 100
الأصول الثابتة	1 258 839 555,74	1 166 634 640,50	% 63,51	% 44,47
قيم الاستغلال	20 486 070,80	33 472 899,49	% 01,03	% 01,28
القيم المحققة	54 605 415,66	113 896 956,74	% 02,75	% 04,34
القيم الجاهزة	648 311 991,50	1 309 234 925,71	% 32,71	% 49,91
الخصوم :				
الأموال الخاصة	1 485 394 654,53	1 691 480 151,81	% 74,93	% 64,48
ديون طويلة الأجل	195 078 096,80	528 046 707,03	% 09,84	% 20,13
ديون قصيرة الأجل	301 780 282,37	403 712 565,77	% 15,22	% 15,39

المصدر: من إعداد الطالب.

التعليق: من خلال التحليل الأفقي والعمودي لميزانية مؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2014 - 2015 لاحظنا أن هناك نمو ملحوظ في اغلب عناصر ميزانية المؤسسة باستثناء الأصول الثابتة التي سجلت انخفاض بنسبة 07,33% بالإضافة إلى الأموال الخاصة، وعلى الرغم من ذلك هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة لذلك عليها المحافظة وتجديد استثماراتها.

خلاصة:

يتم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية، وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات على مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، ويرتكز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية: السيولة والربحية والملائمة.

وبناء على ذلك خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وتحليل القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2015/2014 باستخدام بعض أدوات التحليل المالي فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مؤسسة ميناء مستغانم هي في وضع مالي جيد سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، فهي قادرة على تسديد التزاماتها ولا تعاني من عجز في السيولة، الشيء الذي يضمن لدائنوا هذه المؤسسة بتعامل معها بكل ارتياح واطمئنان.

أما من حيث قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح فيتجلى هذا واضحا من تحليل النسب الربحية للمؤسسة كنسبة هامش الربح ونسبة صافي الربح.

الخاتمة

الخاتمة :

يعد التحليل المالي عمل مستمر مع نشاط المؤسسة ، حيث يعمل على تبين العلاقة بين أصول وخصوم المؤسسة لبيان الوضعية المالية لها ومدى كفاءتها في إدارة أصولها، حيث لا يقتصر عمل المحلل المالي على الأداء الماضي أو الحالي للمؤسسة بل يمكنه إيضاح صورة مستقبلية للمؤسسة تمكنها من اتخاذ قرارات مستقبلية، وذلك باعتماده على عدة أدوات في عملية التحليل كالنسب والمؤشرات المالية وبيان التغيرات والاتجاهات، كل واحدة منها تقيم علاقة معينة، وعلى سبيل المثال يتم استخدام تحليل النسب لتقييم العلاقات بين عناصر القوائم المالية وتستخدم النسب المالية لتحديد الاتجاهات على مر الزمن لمؤسسة ما أو للمقارنة بين مؤسستين أو أكثر عند نقطة معينة من الزمن، ويرتكز تحليل النسب المالية على ثلاثة جوانب رئيسية : السيولة والربحية والملائمة. ولقد أصبحت المؤسسة محور أساسي الذي يدور حوله اقتصاد أي بلد، حيث أصبحت تهم العديد من الأطراف سواء التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة أن تكون في وضعية مالية جيدة تسمح لها بالبقاء واكتساب ثقة كل من يهمهم الأمر، ولمعرفة المؤسسة لوضعيتها المالية تلجأ إلى التحليل المالي لقوائمها المالية للتخفيف من زحمة الأرقام في قوائمها المالية ما يساعد جميع الأطراف التي يهمها الأمر في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، حيث يساهم التحليل المالي كذلك بدوره في اتخاذ قرارات متعددة سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

وبناء على ذلك ولمعالجة الموضوع قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، فمن خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وتحليل القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم للسنتين 2014/2015، قمنا بتسليط بعض أدوات التحليل المالي، والتي مكنتنا من الوصول إلى نظرة حول الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تبين أن المؤسسة في وضع مالي جيد ولا تعاني من عجز في السيولة وهي قادرة على تسديد التزاماتها ولها القدرة على تحقيق الأرباح، مما يضمن للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة أن تتعامل معها بارتياح واطمئنان.

نتائج الدراسة :

من خلال موضوعنا هذا تمكنا من الوصول إلى بعض النتائج، إحداها متعلقة بالجانب النظري وأخرى بالجانب الميداني وهي كالآتي :

- التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك في التحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من قرارات، سواء القرارات التي تخص المؤسسة بحد ذاتها أو التي تخص الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

- تعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، فكل أداة منها تهدف إلى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة.

- من خلال إسقاطنا الدراسة النظرية على مؤسسة ميناء مستغانم اتضح لنا أن المؤسسة في وضع مالي جيد
يضمن للمتعاملين معها أن يتعاملوا معها بأريحية واطمئنان.

آفاق الدراسة :

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، وقد لاحظنا أن هناك جوانب مهمة بالموضوع لم يكن بوسعنا التطرق إليها نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت، وعلى هذا الأساس نتمنى أن نكون قد فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى أوسع بشيء من التخصيص، لتعالج دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية على المدى القصير والمدى الطويل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- 1- وليد ناجي الحيايى ، التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدانمرك ، 2007.
- 2- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة : تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن،.2006
- 3- محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات و أسواق مالية ، دار المريخ لنشر ، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة ملكة العربية السعودية .2009
- 4- منير شاكر محمد وآخرين ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان الأردن .2005
- 5- يوسف حسين يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي بطباعة و النشر، الإسكندرية2012.
- 6- الحيايى وليد ، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.
- 7- محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني ، منشورات ذات السلاسل لطباعة و النشر و التوزيع، الكويت .1986
- 8- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان، الأردن .2006
- 9- حسين حمو عشيح إشراف ظافر الكبسي ، التحليل الإنتمائي و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى عمان، الأردن ، 2010
- 10- فهدى مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى، رام الله ، فلسطين ، 2008.
- 11- هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر ، 2000.
- 12- أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار البداية 2004.
- 13- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2006.
- 14- عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي ، التحليل و تخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، .2008
- 15- شوام بوشاية ، تقييم واختبار الاستثمارات ، دار الغرب النشر ، 2003.
- 16- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 17- خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، عمان دار المسيرة لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2000.
- 18- زينب دراجي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة (حالة كومامو) جامعة قسطينة، 1997.
- 19- خالد وهيب الراوي ، يوسف سعادة، نفس المرجع ، ص 62 .

- 20- صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، "دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها"، دار مجدلاوي لنشر، عمان . 1998.
- 22- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 23- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء ، مدخل حوكمة الشركات "دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 24 - ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، دار المحمدية العامة، 1988.
- 25- محمد صالح، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2002 ص 317.
- 26- صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق . .
- 27- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشئة المعارف، مصر، 1998.
- 28 - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2002.
- 29- ناصر داداي عدون محمد فتحي نواصر دراسة الحالات المالية دار الآفاق للنشر الجزائر 2001.
- 30- حمزة محمود الشبيخي قرارات الإدارة المالية، جامعة المستنصرية مصر 1983.
- 31- عفاف عبان تشخيص التوازن المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012.
- 32- الياس بن سامي يوسف القريشي التسيير المالي للإدارة المالية دار وائل الطبعة الثانية الجزء الأول 2011.
- 33- عبد الحق انور، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمشاهد الأعمال كلية الاقتصاد والإدارة الطبعة الأولى 1987،
- 34- محمد مطر مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح جيم زوج دار النشر والتوزيع لبنان 2007.
- 35- عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعقدة وفق SCF، في دار نشر محمد مولاهايم برج بوغريج الجزائر 2011.
- 36- لزعر محمد سام، التحليل المالي للقوائم المالية وفق SCF مذكرة تدخل ضمن المتطلبات النيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011-2012..
- 37- أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض التقييم ومراجعة الأداء واستثمار، دار الجامعية، مصر 2005.
- 38- توفيق جواوي، إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مؤتمر علمي حول الإصلاح العلمي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الموافق ل 29 و 30 نوفمبر 2011.

39- دريد كمال آل الشبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ط1 سنة 2007.

40- الياس بن سامي، يوسف قريشي، التفسير المالي لإدارة المالية، دار وائل، الطبعة الثانية، الجزء الأول 2011.

41- محمد بشير عطية، القاموس الاقتصادي.

42- تبر زغود محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعات العام والخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، ورقلة 2009.

المراجع بالفرنسية :

1- Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière information financière et diagnostic. Dunod,3 éditions, Paris,France,2006.

2- Nacer Eddine Saadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales. l'harmattan, paris, France, 2009.

3- TAYEB ZITPINI, Analyse financière, Alger, Beri éditions, 2003.

4- Béatrice grandguillot et Francis grandguillot, l'essentiel de l'analyse financière 2013 -2014, édition 11 , Crealino, Paris, France 2013.

4- PIERE CONSO ,« R.Lauvand fonds de roulement et politique financière » (1).